S/PV.6980

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٨٠**

الاثنين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد زاغايانوف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	المغرب	السيد بوشعرة
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الأطفال والتزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2013/245)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1336538 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ٣٥/٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأطفال والتراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2013/245)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كل من تايلند، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، العراق، كندا، كولومبيا، ميانمار، والهند إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب في المجلس بحضور السيد جون أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة يوكا براند، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد غريغوري رام، نائب الرئيس المشارك لمنظمة إنقاذ الطفولة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2013/245)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي

السيدة زروقي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة التي تتولى رئاسة المجلس، ولكسمبرغ التي تتولى رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والتراع المسلح.

معروض على أعضاء المجلس التقرير السنوي الثاني عشر للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2013/245). يتناول التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالإضافة إلى المعلومات المستكملة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تقدما ملحوظا، خاصة في ما يتعلق بالحوار مع أطراف الصراع وخطط العمل، غير أن اتجاهات وشواغل جديدة مثيرة للقلق قد برزت بشأن الأطفال.

وفي حين أن صراعات جديدة قد نشأت أو تعمّقت القائمة منها أصلا خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، فلا يزال الأطفال يدفعون ثمنا باهظا، بل لعله الأكبر. فلقد شكّل الطابع المتغير للصراعات المسلحة وأساليبها تهديدات غير مسبوقة للأطفال. ونتيجة لعدم وجود خطوط أمامية واضحة، علاوة على عدم وجود خصوم يمكن التعرف عليهم، وزيادة استخدام الأساليب الإرهابية، فقد أصبح الأطفال أكثر عرضة للخطر. وأود أيضا أن أبرز الجماعات المسلحة من غير الدول لا تزال تشكل الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في القائمة، مثلما كان عليه الحال في السنوات السابقة. فهي تمثل نسبة ٤٦ من إجمالي الجناة البالغ عددهم ٥٥ طرفا المدرجين في المرفقات. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز أن نصف عدد الأطراف المدرجة يسمّون بالجناة المتمادين، أي أنهم ظلوا مدرجين في القائمة لمدة خمس سنوات أو أكثر. وأرحب بجهود الفريق العامل الرامية إلى وضع وسائل مبتكرة للتصدي لهذه المسألة، وأتطلع إلى نتائج هذه المناقشات.

وفي مالي – التي أدرجت في التقرير للمرة الأولى – فقد جرى تجنيد الأطفال من قبل جميع الجماعات المسلحة التي تنفذ عملياتها في شمال البلد. وتلقينا معلومات تفيد بارتباط الفتيان والفتيات بالميليشيات الموالية للحكومة، وأنهم يؤدون مهاما متنوعة، بما في ذلك المشاركة في القتال. وما دام البلد يمر بمرحلة انتقال صوب تحقيق الاستقرار، فإن من الأهمية بمكان ضمان عدم إدماج الأطفال في القوات المسلحة النظامية أو إغفالها في عملية إعادة الإدماج، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجنيد الأطفال.

ومن ناحية أخرى، ما زلنا نتلقى معلومات مثيرة للقلق تفيد باحتجاز أطفال من جانب قوات الأمن المالية بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة، فضلا عن اختباء أطفال في مجتمعاتهم المحلية خوفا من إلقاء القبض عليهم بتهمة الارتباط بجماعات مسلحة. وأدعو السلطات المالية إلى معاملة هؤلاء الأطفال بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم على سبيل الأولوية تحقيق المساءلة عن جميع الانتهاكات الأخرى المرتكبة في مالي، من قبيل الهجمات على المدارس والمستشفيات وقتل الأطفال وتشويههم والعنف الجنسي. على المجتمع الدولي دور هام يضطلع به في مساعدة السلطات المالية في هذا المسعى الحاسم. وأود أيضا أن أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى كفالة احتياجات الأطفال ومصالحهم بشكل ملائم في سياق محادثات السلام الجارية في واغادوغو.

للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا تأثير غير متناسب على الأطفال. وفي بلد حرم فيه الأطفال من العيش حياة عادية لسنوات عديدة، من المثير للقلق بصورة خاصة أن نرى أن ثلثي الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٢ أعيد تجنيدهم من جانب تحالف سيليكا في بداية عام ٢٠١٣.

قتل وجرح العديد من الأطفال أثناء الاشتباكات التي دارت في بانغي في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ما زال الأطفال يتضررون بفعل استمرار انعدام الأمن وعدم وصول المساعدات الإنسانية. يفتقر أكثر من مليوني طفل في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الخدمات الأساسية، ويفتقر مئات الآلاف إلى الحصول على التعليم. عانى هؤلاء الأطفال طويلا من الانتهاكات المتكررة، وحان الوقت الآن للنظر في الإجراءات الأخرى، بما في ذلك التدابير المحددة الأهداف، التي ينبغي اتخاذها ضد الجناة لتعزيز حماية الأطفال وتحقيق العدالة لهم. كما أدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى كفالة أن تظل حماية الأطفال في صميم المناقشات الجارية حول تنفيذ اتفاق ليبرفيل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

مر عامان منذ بداية الصراع في سوريا، ومع ذلك لسنا أكثر قربا من إنقاذ حياة الأطفال. ومع احتدام الصراع، يحز في نفسي كثيرا أن الانتهاكات الجسيمة ما زالت ترتكب ضد الأطفال على هذا النطاق الواسع.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس بشأن الأطفال في سوريا (انظر S/PV.6838)، تعرض عشرات الأطفال للقتل والإصابة والتشويه والاحتجاز والتعذيب والتجنيد والإجبار على مشاهدة الفظائع أو ارتكابها. إن لم يكن من أجل هؤلاء الأطفال، من أجل من سيتصرف المجلس؟

أعتزم زيارة سوريا والمنطقة في الأيام المقبلة لإجراء تقييم مباشر لآثار الصراع على الأطفال. وسوف أكرر أيضا دعوتي جميع أطراف الصراع إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية، والتقيد بالقانون الدولي. وأتطلع إلى إحاطة أعضاء المجلس علما بما سأتوصل إليه من نتائج لدى عودتي.

كما ذكرت من قبل، ظهرت مجالات جديدة مثيرة للقلق بالنسبة للأطفال وتحتاج إلى المعالجة على سبيل الأولوية، بما في

ذلك الاستخدام العسكري للمدارس، واحتجاز الأطفال بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة، وتأثير الطائرات بدون طيار على الأطفال. وأشجع أعضاء المجلس وجميع الحكومات المعنية على النظر بعناية في التوصيات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد.

ويبرز التقرير أيضا التقدم الذي أحرز في الأشهر الـ ١٨ الماضية في ما يتعلق بحماية الأطفال في حالات النزاع. ورغم أننا حققنا تقدما مع عدد من الجماعات المسلحة من غير الدول، فقد جاء هذا العام بنجاح ملحوظ مع الحكومات المعنية. وأشك كثيرا أن هذا كان ليتحقق بدون دعم المجلس. قبلت هذه الحكومات الإطار الذي وضع بموجب قرارات المجلس وشاركت مع الأمم المتحدة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز حماية الطفل في حالات النزاع. ويتمثل أحد المؤشرات في تزايد عدد اللجان الوزارية المشتركة التي أنشأتها الحكومات المعنية للعمل مع الأمم المتحدة بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات.

ويتمثل مؤشر آخر في وضع التشريعات التي تجرم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، فضلا عن النظم والمبادئ التوجيهية. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي تبذلها حكومات تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين، التي حققت تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي السياق نفسه، أود أن أثني على الحكومات التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة منذ التقرير الأخير للأمين العام، في نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/261). إنها خطوات موضع ترحيب نحو التصديق العالمي، كما تهدف حملة منع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم في ما يتعلق بمشاركة المنظمات الإقليمية بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي مبادئ توجيهية لحماية الطفل، بما في ذلك المواد التدريبية التي أعدت مع الأمم المتحدة لقوات الدول والشركاء.

ويتواصل التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وتوصل مكتبي في الآونة الأخيرة إلى اتفاق أولي لضمان توافر الخبرة في مجال حماية الأطفال في إدارة السلام والأمن. كما أتطلع إلى مواصلة تعزيز تعاوننا في تعميم مسألة حماية الطفل في إطار الاتحاد الأفريقي وأنشطته الإقليمية لحفظ السلام، مثل التي يضطلع بها في الصومال أو في سياق الإجراءات ضد جيش الرب للمقاومة.

في عام ٢٠٠٤، طلب المجلس بالإجماع إلى جميع الأطراف المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام الدخول في حوار مع الأمم المتحدة لإعداد وتنفيذ خطط عمل كأداة فريدة لوضع حد للانتهاكات ضد الأطفال. في عام ٢٠١٢ وحده، وقع على أربع خطط عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والصومال وجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، تم التوقيع على خطة عمل بشأن قتل الأطفال وتشويههم مع حكومة الصومال، وأدرجت الأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي ضد الأطفال في خطة العمل التي وقعت مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن حكومة تشاد ضاعفت جهودها الرامية إلى تحقيق الامتثال الكامل لخطة العمل الموقعة في عام ٢٠١١.

والجدير بالذكر أن جميع خطط العمل هذه وقعت مع الحكومات لوضع حد للانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة. ويتيح هذا للأمم المتحدة دعم هذه الحكومات ليس في تحديد الأطفال المجندين في صفوفها وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم فحسب، بل وفي بناء قدراتها وسن تشريعات مناسبة بدرجة أكبر ومنع المزيد من الانتهاكات.

وبفضل الجهود التي يبذلها المجلس، فقد وصلنا إلى لحظة بالغة الأهمية في تاريخ هذه الولاية. يسرني أن أعلن اليوم أن جميع القوات المسلحة المدرجة في المرفقات بسبب تجنيد واستخدام الأطفال دخلت في عملية لوضع خطة عمل.

ووقعت ست منها بالفعل على خطة عمل والاثنتان الباقيتان في المراحل النهائية من المفاوضات.

إنّ أحد الأهداف الرئيسية لتلك الولاية – نهاية تجنيد واستخدام القوات المسلحة للأطفال – بات في متناول اليد أخيرا. وفي هذا الصدد، سيطلق مكتبي، بدعم من الأمين العام، حملة تهدف إلى إنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة الحكومية في النزاع المسلح بحلول عام ٢٠١٦. وسيكون هدف الحملة شحذ جهود الحكومات والدول الأعضاء المعنية ومنظومة الأمم المتحدة لطيّ الصفحة المتعلقة بتجنيد واستخدام القوات المسلحة الحكومية للأطفال في النزاعات المسلحة في السنوات الثلاث المقبلة. وهذه مبادرة غير مسبوقة وطموحة تستدعي اهتمامنا الكامل. وقد وافقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الانضمام إلى هذه الحملة. وفي الأسابيع المقبلة، سأتصل بشركاء آخرين في الأمم المتحدة. وإنني أعوّل عليكم، أعضاء المجلس، لدعم هذه الجهود أيضا.

وقبل أن أختم كلمتي، أود التأكيد كذلك أنّ مكتبي ما انفكّ يحظى بدعم كبير من شركائه منذ بدء الولاية. كما أودّ أن أحيِّي المساهمة القيِّمة لشركائنا التنفيذيين الموثوقبهم، بمن فيهم الحاضرون هنا اليوم. ومنذ البداية المبكرة، طلب المجلس إشراك خبراء حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام، بغية ترشيد مسألة الأطفال والنزاع المسلح. ومنذ ذلك الحين، تمّ نشر أكثر من ١٠٠ مستشار لحماية الأطفال لتنفيذ هذا البرنامج في مساقات حفظ السلام. وفي ضوء الشواغل المكثفة المتعلقة بحماية الأطفال في حالات النزاع، يجب عدم الاكتفاء باستمرار نشر المستشارين المعنيين، بل زيادته أيضا. وفي هذا الصدد، أدعوكم إلى ضمان أن تشمل جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية، البنود المتعلقة بنشر مستشاري حماية الأطفال في الوقت المناسب وبصورة كافية.

ولا يمكن المغالاة في تأكيد دور منظمة الأمم المتحدة للطفولة. فجهودها تواصل ترجمة هذا البرنامج إلى حقيقة ميدانية. وعملها في ضمان إعادة إدماج وتأهيل الأطفال الذين سبق ارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة أساسي أيضا. وإنني سأواصل تأييدي لضمان حصول منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء الآخرين على الدعم الضروري لتنفيذ هذه المهام.

لقد بدأت بياني اليوم بالتأكيد على إحراز تقدُّم ملحوظ. ولكن يجب ألا نكتفي بذلك. فقد آن الأوان لأن نفكِّر مليّا فيما يفيد. فالحوار مع الأطراف غير الحكومية، والمشاركة مع الحكومات المعنية، والتركيز على بناء القدرات والالتزام القوي من جانب مجلس الأمن أثمرت نتائج بارزة لصالح لأطفال. وأود أن أختم كلمتي بمناشدة. فبرنامج حماية الأطفال أحرز تقدما لأنّ المجلس اتخذ قبل ثماني سنوات موقفا ثابتا في القرار ١٦١٢(٢٠٠٥)، وأعرب عن اعتزامه اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان حماية الأطفال من تداعيات الحرب في جميع الظروف. فالأطفال في حالات النزاع المسلح بحاجة إلى معرفة أنّ المجلس يصغي إليهم، وأنّ جميع الضحايا ستحظى بالحماية اللازمة. ويجب أن يتلقى المرتكبون من المجلس أقوى إشارة ممكنة بأنّ جرائمهم لن تفلت من العقاب، وأنّ الإفلات من العقاب سينتهي. وإنني أدعو المجلس إلى مواصلة التضافر في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بشأن كيفية تنفيذ عمليات حفظ السلام لولايات المجلس المتعلقة بضمان حماية الأطفال في حالات النزاع. والتقرير المعروض أمامنا (S/2013/245) تذكير صارخ بأنّ حالة الأطفال في النزاع تبقى ملحّة، وأنّ مشاركتنا المطَّردة حيوية على المستويين السياسي والتنفيذي. إنّ إدارة عمليات حفظ السلام ملتزمة بضمان أن تخضع حماية الأطفال، أسوة بجميع ولايات الحماية، لمعالجة كاملة في الاستراتيجيات

السياسية والمخططات التنفيذية العامة لبعثاتنا، في جميع مراحل مشاركتنا. ولتحقيق هذا الهدف، يُعتبَر نشر المستشارين المتفانين والمتخصصين في حماية الأطفال عنصرا أساسيا.

فهؤلاء المستشارون يضمنون أولا تجسيد شواغل حماية الأطفال في جميع مستويات التخطيط الاستراتيجي والأنشطة التنفيذية لأية بعثة. ونحن ندرك مدى أهمية إيلاء الاهتمام الهادف لحماية الأطفال في المراحل المبكرة للتخطيط التنفيذي. لذا، فإنّ إدارة عمليات حفظ السلام جعلت نشر مستشار حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أولوية المرحلة الأولى. فالمستشار سيساعد البعثة على تحديد المسائل الرئيسية لحماية الأطفال، فضلا عن النُهُج والموارد اللازمة لمعالجتها. فحيثما ينتشر هؤلاء المستشارون، يضمنون أنّ بعثاتنا تنفِّذ الأولويات الرئيسية لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراع المسلح، التي من أهمها رصد الانتهاكات الخطيرة والإبلاغ عنها. وبعثاتنا لحفظ السلام مرتبطة ارتباطا كاملا، من خلال أفرقة العمل على المستوى القُطْري، برصد الانتهاكات الخطيرة في جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان وكوت ديفوار والإبلاغ عنها.

والأولوية الثانية هي مناقشة خطط العمل الهادفة إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي ضدهم، وقتلهم وتشويههم. وبقيادة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، دأبت بعثات حفظ السلام على المساهمة في مناقشة وتنفيذ مثل تلك الخطط. وخطط العمل التي جرى توقيعها مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان أثمرت نتائج ملموسة. وفي عام ٢٠١٢، أدّت عمليات فرز الأطفال، التي أجرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تسريح أكثر من ١ ٣٠٠ طفل من تلك القوات. وهناك ٦٣٠ طفلا آخرين، بينهم ١٠٩ فتيات، سرَّحتهم قوات وجماعات مسلحة أخرى في الربع الأول من هذه السنة.

وفي جنوب السودان، أتاحت خطة عمل منقَّحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدخول إلى ٧١ ثكنة، حيث تمّ تسريح مئات الأطفال. فالحماية أولا وأخيرا مسؤولية وطنية. لذا، فإنه من المشجِّع بشكل خاص أن تتسم حماية الأطفال في جنوب السودان بطابع مؤسسي، عبْر إنشاء وحدة لهذا الغرض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإدراج حماية الأطفال في المنهج التدريبي لهذا الجيش.

واضافة إلى ذلك، تمت توعية ٢٢ ٠٠٠ تقريبا من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من مختلف الرتب بالمسائل المتعلقة بحماية الطفل.

(تكلم بالإنكليزية)

واخيرا، يقدم المستشارون في مجال حماية الطفل المشورة إلى جميع عناصر البعثة بشأن الجوانب المحددة لحماية الطفل المتصلة بأعمال البعثة. ولتحقيق ذلك، فانهم يقدمون لحفظة السلام في الميدان التدريب اثناء عمل البعثة على مسائل حماية الطفل. وفي العام الماضي وحده تلقى ٨٧٨ ٧ من حفظة السلام التدريب على حماية الطفل في عملياتنا الميدانية. ويقدم ذلك التدريب لحفظة السلام المعلومات الرئيسية عن حالة الاطفال في سياق البعثة المعينة، وبالتالي يعدهم للاستجابة بشكل مناسب لأي شواغل يواجهونها في الميدان.

إن ادارة عمليات حفظ السلام ملتزمة بضمان أن تنال حماية الطفل الاهتمام في جميع مراحل عملية توطيد السلام. وقد ساعد الانخراط السياسي لعمليات حفظ السلام في ارساء الاساس لبناء المؤسسات مع ابراز حماية الطفل في جداول

الاعمال الوطنية. ويجري انجاز اعمال هامة في ذلك الصدد في هايتي وكوت ديفوار. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقدم التدريب للواء الشرطة الوطنية الهايتية لحماية القصر وتدعم الاصلاح التشريعي بشأن المسائل الهامة المتعلقة بحماية الطفل.

وتشكل جهودنا لحماية الطفل نموذجا ممتازا لنوع العمل في حفظ السلام الذي يتطلب درجة كبيرة من العمل المتكامل من جانب العناصر المدنية والنظامية على السواء. ويكفل مستشارو حماية الطفل، الملحقون في صميم البعثة، الاستخدام الفعال لأصول البعثة ومزاياها المادية والسياسية من امكانية الوصول إلى السلطات إلى القدرات الاخرى، بما في ذلك الخبرة المدنية والنظامية، من اجل الاضطلاع بولاية حماية الطفل.

وبالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه الاطفال المتأثرين بالتراع، لا شك أن انجازاتنا متواضعة. وندرك انه يلزم القيام بالكثير من العمل. وبأخذ ذلك بعين الاعتبار، وعلى مستوى المقر، فإننا استثمرنا في تقديم التوجيه وفي تطوير معايير التدريب بشأن حماية الطفل لحفظة السلام.

وشمل دليل الأمم المتحدة لكتيبة المشاة الذي اصدره مكتب الشؤون العسكرية العام الماضي مبادئ توجيهية بشأن حماية الطفل، وبخاصة احد الاحكام الذي يحظر استخدام حفظة السلام للمدارس من اجل الاغراض المتعلقة بالعمليات. كما عملت ادارة عمليات حفظ السلام مع الدول الاعضاء على استكمال مواد التدريب ما قبل الانتشار بشأن حماية الطفل لجميع افراد حفظ السلام. وستجرب المواد في دورات تنظم بالشراكة مع حكومتي ماليزيا واوروغواي في ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٣.

إن وعي حفظة السلام بالالتزامات المهنية لحماية الطفل وخضوعهم للمساءلة على الوفاء بتلك الالتزامات، في مالي وفي المسارح الاخرى حيث يعمل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، امر بالغ الاهمية. وكجزء من الانتقال من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة افريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ستخضع جميع قوات بعثة الدعم الدولية للتدريب ما قبل الانتشار ولإجراءات الفحص الدقيق، بما في ذلك وفقا لمتطلبات سياسات الفرز التي تتبعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الانسان، بغية ضمان أن تستوفي متطلبات القوة وتحظى بالمهارات اللازمة لتنفيذ ولايتها. واضافة إلى ذلك، ستنشر ادارة عمليات حفظ السلام فريق تدريب متنقل إلى مالي، وهو سيقدم التدريب بشأن حماية الطفل لأفراد بعثة الدعم الدولية المنتشرين هناك. ويجري تقديم تدريب مماثل للقوات التي يجري نشرها إلى سرية قوة التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، اود أن احيي منظمة الأمم المتحدة للطفولة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومنظمة انقاذ الطفولة السويدية والدول الاعضاء التي شاركت معنا في مبادرة التدريب. ويشهد دعمها على الشركة العالمية القوية التي اقيمت حول حماية الطفل. واعتقد أن مجلس الامن، من جانبه، يمكن أن ينسب اليه الفضل في الاضطلاع بدور بالغ الاهمية في انشاء هذه الشراكة واستمرارها لفائدة الاطفال في الظروف الصعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد لادسو على احاطته الاعلامية.

اعطي الكلمة الآن للسيدة براندت.

السيدة براندت (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتقرير الامين العام (S/2013/245) وبإتاحة هذه الفرصة لتقديم احاطة اعلامية للمجلس. واود، اولا، أن اشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على جهودها الدؤوبة وعلى جهود

مكتبها من اجل حماية الاطفال في النزاع المسلح. كما اشكر ادارة عمليات حفظ السلام على تعاوننا المثمر بشأن حماية الطفل. ونعرب عن الشكر أيضا للكسمبرغ على توليها رئاسة فريق مجلس الامن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح منذ كانون الثاني/يناير. ونرحب بوجود ممثل منظمة انقاذ الطفولة، وهي احد شركائنا الرئيسيين في مجال حماية الطفل.

وللأسف، في عام ٢٠١٢ ازدادت ضرواة النزاعات المسلحة في نطاقها ووحشيتها على السواء. واستهدف المدنيون، لا سيما الاطفال، وتعرضوا للصدمة والتشويه والقتل. وفقدت مراحل الطفولة وتصدعت الاسر وتغيرت الحياة بصورة يتعذر تداركها. وشهدت بعض النزاعات تهدئة، وجرؤنا على الشعور بالأمل في السلام. وفي كل اندلاع للحرب، يعاني الاطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم. واود أن ابرز اتجاهين منذرين بالخطر.

ويتعلق الاتجاه الاول باستخدام الاسلحة المتفجرة في المناطق الآهلة بالسكان. وتندلع النزاعات مرارا وتكرارا في المناطق الحضرية. وحينما تستخدم في تلك المناطق الاسلحة المتفجرة مثل المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ والاجهزة المتفجرة المرتجلة وقنابل الطائرات، فإنها تقتل او تصيب اعدادا كبيرة من الاطفال. وتلك الهجمات لا تحدث آثارا عاطفية ونفسيه طويلة الاجل على الاطفال فحسب، بل هي أيضا تدمر البنية الاساسية الاجتماعية الحيوية مثل الطرق والمستشفيات، وفي حالة عدم وجود رعاية طبية عاجلة، يمكن أن تتحول الاصابات إلى حالات اعاقة دائمة مدى الحياة. ولذلك نناشد جميع اطراف النزاع اعتماد اساليب وقواعد اشتباك مختلفة. ونحثها على عدم نشر قواتها وسط المدنيين وعدم استهداف كل واحد منها للآخر في وسط القرى والبلدات والمدن. ونناشدها أن تعتمد قواعد للتوجيه بشأن كيفية واماكن استخدام الاسلحة المتفجرة.

ويتعلق الاتجاه الثاني باستخدام المدارس في العمليات العسكرية. وتشعر اليونيسيف ببالغ القلق حيال ذلك. فهو يشكل اخطارا جسيمة على الاطفال والمعلمين. وهو يسلب الاطفال فرصة التعليم وينتهك حقهم في التعليم. ونشعر بالتشجيع من قيادة بلدان مثل الفلبين، التي حظرت استخدام قواتها المسلحة للمدارس وهي مستمرة في تعزيز قوانينها ومبادئها التوجيهية. ونامل أن تقتدي البلدان الاخرى بتلك الامثلة. ويجب أن نحافظ على المدارس باعتبارها اماكن للتعليم وملاذات آمنة للأطفال.

ويبرز هذان الاتجاهان الدور البالغ الاهمية لجدول اعمال الاطفال والنزاع المسلح. ويتسم تشجيع اطراف النزاع على الامتثال لقواعد ومعايير الحقوق الدولية للطفل بأهمية بالغة اذا اردنا حماية حياة الاطفال ومستقبلهم. ويجب أن يظل ذلك الهدف محور تركيزنا ونحن نتناول مسألة معتادي ارتكاب الانتهاكات المدرجين في القائمة. ونقوم بذلك العمل بوضع خطط العمل وانشاء فرق العمل القطرية. وتكتسي خطط العمل اهمية بالغة لإلزام اطراف النزاع بوقف انتهاك حقوق الاطفال. وادعو اليوم إلى التنفيذ الكامل لتلك الخطط، على نحو ما اشارت اليه الممثلة الخاصة زروقي من فورها، لأن الالتزامات لا تنقذ حياة الاطفال، وانما تنقذها الاجراءات الملموسة. وتشمل تلك الاجراءات اطلاق سراح الاطفال من قبضة الجماعات المسلحة وزيادة الوعي في المجتمعات بغية الابلاغ عن الانتهاكات وتعقب الاطفال وجمع شملهم مع اسرهم.

وفي هذا العام، استحدثت فرق العمل القطرية سبلا لتسريع تنفيذ خطط العمل بوضع مقاييس مرجعية واقامة حوارات منتظمة بين الأمم المتحدة والاطراف ومعالجة العوائق امام احراز التقدم. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. واذ نقوم برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الاطفال في النزاع المسلح، علينا على وجه الخصوص أن نركز على

التدخل. وذلك يعني التأكد من أن الاطفال، في المقام الاول، يعيشون في جو من السلامة مع اسرهم والامان في مجتمعاتهم.

لقد خذلنا العديد من الاطفال، ولكن قصة طفل عمره ١٥ عاما، كان احد الاطفال الجنود السابقين في جمهورية افريقيا الوسطى، ينبغي أن تلهمنا. فبعد أن علم بان اسرته اقامت جنازة له بعد أن اختطف، كان مصمما على أن يبلغ والديه بانه على قيد الحياة. وانضم إلى مركز للأطفال الجنود واستعد للعودة إلى قريته لاسترداد حياته. وقال أن يأتي الاصلاح متأخرا افضل من ألا يأتي اطلاقا. وكان الامر سيكون افضل أيضا لو انه لم يسلب طفولته في المقام الاول.

فلتكن شجاعته وقدوته مصدر إلهام لنا للوصول إلى عدد أكبر من الأطفال على شاكلته. وبمساعدة المجلس، يمكننا أن نعمل جميعا لتحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة براندت على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد رام.

السيد رام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم جنبا إلى جنب مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح والزملاء من إدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونحن ملتزمون بالعمل معا لضمان قدر أكبر من الحماية للأطفال وقدر أكبر من المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب بحقهم.

تعمل منظمة إنقاذ الطفولة في عشرات البلدان المتضررة من الصراعات وتقدم مساعدة لإنقاذ الحياة إلى ملايين الأطفال المحتاجين وأسرهم. ونحن نلمس بشكل مباشر الأثر المدمر للصراعات ومعاناة الأطفال بسببها في جميع أنحاء العالم. وهناك ثلاثة مجالات أود أن أسلط الضوء عليها اليوم: العنف الجنسي ضد الأطفال واستخدام الأسلحة المتفجرة والهجمات على المدارس. وأريد أيضا أن أؤكد على أهمية المنع وكذلك الاستجابة.

يؤثر العنف الجنسي على الملايين من الأطفال في الصراعات. وتشير أبحاثنا وبرامجنا إلى أن غالبية الناجين من العنف الجنسي في البلدان المتضررة من الصراعات هم من الأطفال، ومعظمهم من البنات ولكن هناك ضحايا من البنين أيضا. والعنف الجنسي له آثار جسدية ونفسية واجتماعية كبيرة على الأطفال، ولكن كثيرا ما يتم تجاهل احتياجاتهم إلى حماية محددة واستجابات مراعية لظروف الطفل. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كشفت عمليات التقييم التي قمنا بها في غوما وما حولها عن تضرر أعداد كبيرة من الأطفال من العنف الجنسي. ومنظمة إنقاذ الطفولة تعمل في المخيمات للاستدلال على الضحايا لمساعدتهم بتوفير الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية المناسبة. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لوضع حد للعنف الجنسي، بما في ذلك إجراء إصلاحات قانونية وتوفير التمويل الكافي لدعم تنفيذ استجابات مناسبة تراعي ظروف الطفل. وندعو الدول الأعضاء إلى جعل الأطفال في صميم العمل الدولي بشأن العنف الجنسي في الصراعات؛ وإلى ضمان ما يلزم من موارد وخبرات ودعم سياسي للمنع والاستجابة؛ وإلى مساءلة الجناة.

إن لاستخدام الأسلحة المتفجرة في الصراع آثارا مدمرة على الأطفال، الذين يُقتلون ويُشوهون بأعداد أكبر بسبب هذه الأسلحة. ويُخلف ذلك لديهم ندوبا جسدية ونفسية عميقة ويجري حرمانهم من الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وذلك بسبب الخسائر التي تلحق بالهياكل الأساسية، وينتهي بهم المطاف إلى التشريد من منازلهم مع فرار الأسر نتيجة انعدام الأمن. وفي سوريا، نلمس هذه الآثار بصورة مباشرة. وكما أخبرتنا بنت صغيرة:

”في البداية... لم يكن هناك قصف على مدرستي، ولكن القصف بدأ بعد فترة وتوقفت عن الذهاب إلى المدرسة... لم يعد هناك أمان. وأنا أشعر بالحزن لأن مدرستي احترقت“.

ومنظمة إنقاذ الطفولة تدعو الدول إلى الإحجام عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لتشمل مساحة واسعة، وذلك بتنقيح وتعزيز السياسات والإجراءات العسكرية؛ ودعم جمع وتبادل البيانات مع الأمم المتحدة حول تأثير هذه الأسلحة على الأطفال؛ ومحاسبة الذين يستخدمون هذه الأسلحة.

والمنظمة تستجيب للأزمة السورية. وقد ساعدنا حتى الآن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل وأسرهم داخل سوريا وفي لبنان والأردن والعراق. ونحن نقدم دعما محايدا لإنقاذ الحياة، بما في ذلك الغذاء والكساء والمواد الأساسية لتحسين الصحة والنظافة الصحية. وندير أماكن ملائمة للأطفال، توفر الدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة تعليمية ومكانا آمنا للعب. وكما يقول الأمين العام نفسه، فإن تأثير الصراع على الأطفال ”غير مقبول ولا يمكن تحمله“ (S/2013/245، الفقرة ٢٠٨). ويجب على أعضاء مجلس الأمن توحيد الصف والعمل من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية في سوريا وأن يضمنوا، في ذات الوقت، تمويل المساعدات الإنسانية ووصولها إلى الفئات السكانية الأشد احتياجا.

والمدارس تتعرض للهجوم بشكل متزايد، مما يسفر في كثير من الأحيان عن مقتل أو جرح أطفال. ويتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل حماية الأطفال والمعلمين والمدارس من العنف المحدد الهدف ووقف استخدام المدارس لأغراض عسكرية. وفي عام ٢٠١١، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) لتعزيز آلية الرصد والإبلاغ لتشمل اعتبار الهجمات على المدارس والمستشفيات بمثابة إشارة للعمل. ومنظمة إنقاذ الطفولة تدعو المجلس إلى ضمان اتخاذ إجراءات بشأن الهجمات على المدارس، وفقا لذلك القرار، لكي يتلقى الضحايا الدعم ويتسنى منع وقوع هجمات مستقبلا. ويجب أن تحترم جميع الأطراف المدارس باعتبارها مناطق خالية من الصراع ولا بد من اتخاذ تدابير لتقييد استخدامها عسكريا.

وتبذل الوكالات الإنسانية، على شاكلة منظمتنا، قصارى جهدها لمساعدة ضحايا الصراعات ولكننا بحاجة إلى مساعدة من الحكومات ومجلس الأمن للحيلولة دون أن يصبح الأطفال ضحايا في المقام الأول. وفي مالي، تقوم منظمة إنقاذ الطفولة بلم شمل الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم خلال الصراع الذي نشب مؤخرا وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز الاستجابات المجتمعية. ومنذ عام ١٩٩٨، دربنا الآلاف من العسكريين وأفراد قوات الشرطة وحفظة السلام في جميع أنحاء أفريقيا في مجال حقوق الطفل وحمايته. ونتعاون حاليا مع اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام لوضع برامج للتدريب الإلزامي على حماية الأطفال لجميع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كل أنحاء العالم، على نحو ما سبقت الإشارة إليه. وعند الإذن بإرسال بعثات لحفظ السلام، يجب على مجلس الأمن أن يشترط تلقي الموظفين لتدريب قبل الانتشار في مجال حماية الطفل، كما حدث في مالي، بما في ذلك القدرة على منع ورصد الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

ويجب على أطراف الصراع التقيد بالتزاماتها القانونية الدولية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الأطفال في جميع الأوقات. ويجب على الدول الأعضاء أن تدعم بذل جهود، ليس لضمان توثيق الانتهاكات الجسيمة فحسب، ولكن أيضا محاسبة الجناة.

ونحن نشيد بجهود مجلس الأمن لضمان حماية الأطفال من الانتهاكات الخطيرة التي تُرتكب بحقهم ونشجع مجلس الأمن على كفالة أن يظل جدول أعمال الأطفال والتراع المسلح قويا بعقد مناقشات مفتوحة مستقبلا. والأطفال في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى أن نعمل لتجنيبهم المعاناة قبل أن يقع المزيد من الانتهاكات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس بحرارة على تنظيم هذه المناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح. وكما تعلمون، فإن بلدي يولي أهمية كبيرة لهذه المسألة وهو يفعل ذلك منذ سنوات طوال.

وأود أن أشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ونشكرها على العمل الحيوي الذي أنجزته. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسو، على إحاطته الإعلامية وعلى الإسهامات التي لا غنى عنها لأفراد بعثات حفظ السلام لحماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. كما أود أن أشكر نائبة المدير التنفيذي لليونيسف، السيدة يوكا براندت، على العمل المثالي الذي تقوم به فرقها في هذا المجال. وأود أخيرا أن أرحب بإتاحة الفرصة للمجتمع المدني لمخاطبة المجلس. فالمجتمع المدني له في الواقع دور هام، سواء على صعيد توعيتنا أو على صعيد رصد الالتزامات.

ولكسمبرغ تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إننا نجتمع في هذه القاعة اليوم لمناقشة مسألة الأطفال والتراع المسلح، كما يصفها أحدث تقرير سنوي للأمين العام (S/2013/245) وعلى خلفية الصراعات في سوريا وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي مالي وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر.

وأود أن ألقي نظرة سريعة على الوضع في سوريا.

في سوريا، تضرر قرابة ثلاثة ملايين طفل بسبب الصراع حتى الآن. وقضى الآلاف نحبهم وتعرض الكثيرون غيرهم للتعذيب الفظيع أو العنف الجنسي. وحتى أولئك الذين نجوا من أسوأ الآثار لا يمكنهم أن يعيشوا حياة طبيعية. ولحقت تلفيات بأكثر من نصف المستشفيات في البلد أو أصبحت غير صالحة للعمل. وتم تدمير ما يقرب من ٢ ٥٠٠ مدرسة جزئيا أو كليا. وبينما تبدو الأرقام مجردة، فما هو حجم المعاناة التي تحجبها وكم عدد البشر الذين تحطمت حياتهم الذين يختبئون وراءها؟

وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر. وعلينا ألا ندخر وسعا لوضع حد لهذه المجازر التي يشكل الأطفال، بصورة شديدة القسوة والظلم، أول ضحاياها. ويجب علينا أن نضع حدا للصراع في سوريا. وعلينا إيجاد حل سياسي، حل يحقق الانتقال السياسي في سوريا ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ويجب علينا أن نجده بسرعة. ويبدو مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا على نحو متزايد بوصفه فرصة أخيرة. ويجب على المجتمع الدولي، وعلى رأسه هذا المجلس، أن يتحمل مسؤولياته في المنطقة أخيرا.

منذ ١٢ عاما، قرر مجلس الأمن أن يتصدي بحزم لقضية الأطفال والتراع المسلح وأن يوليها الاهتمام الكامل الذي تستحقه. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ تسعة قرارات واعتماد ١١ بيانا رئاسيا بشأن الموضوع وأُحرز تقدم كبير.

وأرحب ترحيبا خاصا بمشروع البيان الرئاسي الجديد الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم بشأن مناسبة المناقشة الجارية هذا النهار، والذي يكرر فيه المجلس على نحو جماعي ولا لبس فيه التزامه – حتى ولو استغرق ذلك بعض الوقت – بإنهاء الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد الاطفال في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، إن هذا الإطار المعياري، على ما يتصف به من كامل الأهمية، لا يكفي. فيجب أيضا تنفيذه. وهذا يعني لمجلس الأمن استمرار رصد قراراته وكفالة تنفيذها.

وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء المعنية التي تعهد بالتزامات حيال إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وثمة عشرات آلاف الأطفال الذين تم تحريرهم فعلا بفضل تنفيذ خطط عمل الحكومات بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام

المعني بالأطفال والتراع المسلح وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وأرحب بحقيقة أنه حتى الآن وقّعت تقريبا جميع الدول الأعضاء المعنية على خطط العمل. وأشيد إشادة خاصة بحملة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح المدعومة من الأمين العام، والرامية إلى محاولة وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة النظامية واستخدامهم في الصراعات المسلحة بحلول عام ٢٠١٦.

لكن هذه الالتزامات غير كافية. إذ يجب تنفيذها تنفيذا كاملا. ومنذ التقرير السنوي السابق (S/2012/261)، أزيل بَلَدان مما يسمى ”قائمة العار“ بفضل التنفيذ الفعال لالتزاماتهما. وإنني أتكلم عن نيبال وسري لانكا. ويبين هذان المثالان أن مسألة الأطفال في حالات الصراع المسلح تتطلب نهجا يجمع بين الحوافز والتدابير القسرية أيضا. وتهيئ خطط العمل مساحة للتعاون الذي يعطي الحكومات فرصة العمل مع الأمم المتحدة لوضع حد للانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. وفي هذا السياق، يجب عدم إهمال الدعم التقني والمالي لتنفيذ خطط العمل.

ولا يمكن لعملنا، مع ذلك، أن يقتصر على الحكومات وحدها. فالغالبية العظمى من هذه الارتكابات المتواصلة تقوم بها الجماعات المسلحة من غير الدول. ومن الضروري الاستمرار في الاتصال معها، فضلا عن ممارسة الضغط عليها حتى توقف إساءة معاملتها للأطفال. ومسألة الصراع المسلح لا يمكن حلها نهائيا حتى تحترم جميع أطراف الصراع التزاماتها.

وفي الحالات التي يفشل فيها الحوار مع أطراف الصراع، يصبح من الضروري اتخاذ تدابير أخرى. وكما أكدته الممثلة الخاصة للأمين العام، إن معظم الأطراف المدرج أسماؤها في المرفقات هي مدرجة فيها منذ سنوات عديدة. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على وضع حد لهذه الممارسات. وفي هذا الصدد، أرحب بالمناقشات التي يجريها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح بشأن أفضل الوسائل لزيادة الضغط على مرتكبي الجرائم المتواصلة. وفي هذا السياق، يجب على مجلس الأمن أن يدلنا على الطريق ويرسل إشارة قوية، عند الضرورة، من خلال تطبيق الجزاءات على الذين يستمرون في انتهاك حقوق الطفل.

لا يمكن تحقيق العدالة طالما أولئك الذين يرتكبون أفظع الأعمال الوحشية ضد الأطفال لا يخضعون للمساءلة عن أفعالهم. لهذا السبب بالذات، تشكل إدانة المحكمة الجنائية الدولية لتوماس لوبانغا بتهمة تجنيد الأطفال معلما بارزا. إنها رسالة قوية وشديدة إلى جميع أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال. وينبغي ألا يمضوا بعد الآن دون عقاب.

والأهمية المتزايدة التي تعلقها المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على مشكلة الأطفال في الصراع المسلح هي أيضا سبب للارتياح والأمل. ومن الواضح أن الالتزام على المستوى الإقليمي لا يمكن أن يكون مفيدا إلا بدعم عمل الأمم المتحدة واستكماله. والشيء نفسه ينطبق على جهود منظمة حلف شمال الأطلسي لإدماج الإطار المعياري الذي وضعه مجلس الأمن بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة في سياساتها وعملياتها. والبرنامج التدريبي الخاص الذي وضعته منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة هو محل ترحيب خاص في هذا الصدد.

وفي عام ٢٠٠٣، دعا الأمين العام كوفي عنان إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. وبعد عشر سنوات، أحرز تقدم كبير. بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لكفالة أن يكون الأطفال يوما ما بمنأى عن أهوال الحرب.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد

هذه المناقشة اليوم بشأن الأطفال والتراع المسلح. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام، إرفي لادسوس، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يوكا براندت، ونائب رئيس منظمة إنقاذ الطفولة، غريغوري رام، على ملاحظاتهم. ونحن ممتنون أيضا للسفيرة لوكاس على قيادتها لرئاسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. وكذلك نقدر تقديرا عميقا العمل الذي كرسته الممثلة الخاصة ليلى زروقي وفريقها للنهوض بهذا البرنامج. وأشكرها أيضا على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها صباح هذا اليوم.

إن الولايات المتحدة لا تزال عاقدة العزم على مكافحة الأعمال المروعة التي ترتكب ضد الأطفال في البلدان التي تمزقها الصراعات. وكما يشهد تقرير الأمين العام (S/2013/245)، لا يوجد أي مثال أكثر وضوحا من أطفال سوريا الذين هم في أمسّ الحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. وفيما نحن نتكلم، يتعرض الأطفال السوريون إلى التعذيب والقتل، واستخدامهم كدروع بشرية وتجنيدهم كمقاتلين. والمؤسف أن سوريا ليست المكان الوحيد الذي تتصاعد فيه هذه الإعتداءات.

وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنخرط الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة ٢٣ آذار/مارس، في تجنيد الأطفال بشكل غير قانوني، فضلا عن قتل الأطفال وتشويههم. ونحن نرحب بالتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتصدي لهذه الفظائع عن طريق التوقيع على خطة عمل في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحن ندعو إلى الإسراع بتنفيذ هذه الخطة.

كما شهدنا تقدما مرحبا به في بورما، حيث أبدت الحكومة درجة من الالتزام بتنفيذ خطة العمل التي جرى التوقيع عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٢، عن طريق الإفراج في عام ٢٠١٢ عن ٩٧ من المجندين في الخدمة العسكرية الذين هم دون السن القانونية. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق من أنه كانت هناك في عام ٢٠١٢ زيادة في الشكاوى المتعلقة بتجنيد الأطفال بشكل غير قانوني في عام ٢٠١١. ونحن نحث بورما، وفقا لالتزاماتها، على السماح بوصول الأمم المتحدة إلى الوحدات العسكرية بغية القيام بزيارات التحقق. علاوة على ذلك، تواصل الجماعات العرقية المسلحة غير التابعة للدولة في بورما استخدام الجنود الأطفال. وهناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم على هذه الجبهة.

إن مجلس الأمن بحاجة إلى سبل أكثر فعالية لمواجهة العدد المتزايد من مرتكبي الجرائم المستمرة، لا سيما في صفوف الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نقدر تركيز الفريق العامل على هذه المسألة، والجهود التي يبذلها لتطوير الأدوات المناسبة. ونثني أيضا على مقترحات الأمين العام التي تستحق أن يدرسها المجلس دراسة جادة.

ومع ذلك، تثير مسألة مرتكبي الجرائم المستمرة قضية أكبر بشأن عملية الأمم المتحدة والأطفال والتراع المسلح نفسها. ونحن بوسعنا أن نفتخر بانجازاتها، ويجب أن نسعى جاهدين لجعلها فعالة بقدر ما أمكن. بيد أنها ليست سوى أداة واحدة من بين العديد من الأدوات التي ينبغي أن نستخدمها لحماية الأطفال. وبدلا من محاولة جعل عملية خطة العمل هذه آلية واحدة تناسب الجميع، ينبغي أن نعزز خطط العمل المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح بالترافق مع أدوات أخرى، بغية أن نواجه مواجهة شاملة مختلف السياقات التي يتعرض فيها الأطفال للأذى. والمطلوب بذل طائفة واسعة من الجهود، بدءا من مساءلة الجناة ومنعهم من ارتكاب الاعتداءات إلى إيجاد حل لحالات الصراع التي تمكّن من ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة. فعلى سبيل المثال، إن إدانة المحكمة الجنائية الدولية لتوماس لوبانغا بتهمة تجنيد الأطفال على نحو غير قانوني تبعث برسالة هامة مفادها أن هذه الجرائم لن يتم التسامح بها.

علاوة على ذلك، هناك العديد من البلدان الأفريقية، وبدعم من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والولايات

المتحدة وغيرها، تتعاون على وضع حد مرة وإلى الأبد للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، وهو أحد أسوأ مرتكبي الجرائم ضد الأطفال في العالم. وكما ذكر في المناقشة التي أجراها المجلس بتاريخ ٢٩ أيار/مايو (انظر S/PV.6971)، فإن هذا الجهد أسفر عن انخفاض كبير في هجمات جيش الرب للمقاومة، وإزالة اثنين من كبار قادة جيش الرب للمقاومة من أرض المعركة، وفرار عشرات مقاتلي جيش الرب للمقاومة.

أخيرا، إن جهود صنع السلام تعمل على حماية الأطفال المعرضين للخطر عن طريق إنهاء الصراعات المسلحة نفسها. وربط هذه الجهود بنهج شامل سيعزز الأهداف النهائية لعملية خطط العمل المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح، وينهض على نحو ملموس بمسألة محنة الأطفال المعرضين للخطر.

السيد شريفوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم بشأن الأطفال والتراع المسلح، مُرحِّبا في جلسة اليوم بالسيد جون أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ، كما أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الضافية.

خلال السنوات الأخيرة، أُدرجت مسألة الأطفال والتراع المسلح بصورة حازمة على جدول الأعمال الدولي، ووُضع إطار قوي للقواعد والمعايير القانونية الدولية. واتُّخذت خطوات هامة بتنفيذ هذه القواعد والمعايير وإنفاذها بغية تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المقترفة ضد الأطفال. وقد عزز انخراط مجلس الأمن الوعي العام بمسألة حماية الأطفال في التراع المسلح، ووسع بشكل كبير نطاق الإجراءات، وأوجد الفرص لتحسين النهج المشتركة في ذلك الصدد. ونرحب بازدياد اهتمام مجلس الأمن بهذا الموضوع، مُشيدين بجهود الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح تحت القيادة المقتدرة لسفيرة لكسمبرغ، سيلفي لوكاس.

إن موقف أذربيجان الحازم فيما يتعلق بحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في حالات التراع المسلح، يستند إلى اهتمام بلدي اهتماما قويا بالإسهام في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق السلام والتنمية المستدامين. كما ينبع اهتمامنا من تجربتنا العملية في معالجة العواقب الوخيمة لما اقتُرف من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال الحرب التي شُنت على بلدي. ولا تزال أذربيجان تعاني من أحد أكبر أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العالم، الكثير منهم أطفال.

وترحب أذربيجان بما أُحرز من تقدم في منع الانتهاكات وأوجه الإيذاء المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، لا سيما فيما يتعلق بآلاف الأطفال الذين تم تسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. كما نلاحظ ازدياد عدد خطط التي اعتُمدت أو يجري التفاوض عليها. وفي الوقت ذاته، نقر بأن توفير الموارد الكافية على نحو مستدام أمر حاسم لتنفيذ خطط العمل المتفق عليها هاته في الوقت المناسب.

وفي الوقت ذاته، لا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء العدد الكبير للانتهاكات وأوجه الإيذاء ضد الأطفال في مختلف حالات التراع المسلح في جميع أرجاء العالم، حيث يستخدم الأطفال لأغراض عسكرية، ولا يزالون يُستهدفون بصورة عشوائية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام العسكري للمدارس أثناء التراع المسلح، بما في ذلك كدروع أو ثكنات أو لتخزين الأسلحة، يحرم الأطفال من حقهم في التعليم، وقد يعرضهم للخطر. وتشمل المسائل الصعبة الأخرى التي تتطلب الاهتمام العاجل في المسائل المتعلقة بالأطفال المختطفين أو المختفين في سياق التراع المسلح، أو الذين يستخدمون كمنفذين للهجمات التفجيرية الانتحارية في أعمال الإرهاب.

ولا تزال أذربيجان تشعر ببالغ القلق إزاء الأثر السلبي للتراع المسلح على الأطفال، وهي تدين بشدة جميع ما ارتكب ضد

الأطفال من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد طالبنا على نحو مستمر بامتثال الأطراف في النزاع امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الظروف.

وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية جميع الأطفال المتضررين بالنزاع وإغاثتهم، ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل دعم هذه الجهود الوطنية وتكميلها. وتتوخى آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ إشراك البلدان المعنية والتعاون الوثيق معها. ومن المهم على نحو مماثل أن تتاح للأمم المتحدة فرص الوصول إلى الميدان بغية رصد الانتهاكات وأوجه الأذى والإبلاغ عنها، في إطار الاحترام الصارم لسيادة الدولة المعنية وسلامتها الإقليمية.

إن ضعف الأطفال في وقت الحرب يضفي عنصرا من الإلحاح والتفاني والالتزام القوي بجهود حماية الأطفال على الصعيد العالمي، التي يجب ألا تكون انتقائية. وتسلط أذربيجان الضوء على دور الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة في ذلك الصدد. وتنفيذ ولاية الممثلة الخاصة فيما يتعلق بجميع حالات النزاع المسلح، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها، يكتسي أهمية حاسمة في ذلك الصدد.

وقد اتُّخذت خطوات هامة في عدد من حالات النزاع المسلح بغية تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك إرساء السوابق القضائية الدولية. لكن تحديات كبيرة ما زالت قائمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة بذل جهود أكثر حزما واتساقا بغية إنهاء الإفلات من العقاب وإيجاد حل طويل الأجل ومستدام لمنع الممارسات غير القانونية التي تؤثر على حقوق الأطفال والقضاء عليها.

السيد أويارثبال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة. كما أشيد بلكسمبرغ على عملها في رئاسة الفريق العامل وتوجيه المفاوضات التي أثمرت مشروع البيان الرئاسي لليوم عن هذا الموضوع. وسيكون بمقدورنا أن نعتمد مشروع البيان الرئاسي اليوم بفضل ما أبدته الوفود من مرونة، تقدرها الأرجنتين تقديرا كبيرا في ضوء أهمية هذا الموضوع والنص الذي سنعتمده.

كما نشكر على نحو خاص الممثلة الخاصة ليلى زروقي، ووكيل الأمين العام إيرفي لادسو، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة يوكا براند، ونائب الرئيس المشارك لمنظمة إنقاذ الطفولة، غريغوري رام، على إحاطاتهم الإعلامية. ونؤكد مجددا دعم الأرجنتين الثابت للعمل الذي يقوم به مجلس الأمن بغية إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في سياق النزاع المسلح. وهذه الأعمال أعمال غير مقبولة تضر بالمجتمع الدولي قاطبة، وبالتالي، فإننا ندينها بأشد العبارات الممكنة.

ويشدد وفد الأرجنتين على أهمية الدور الهام الذي يقوم به المقرر الخاص للأمين العام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات المنظومة في تنفيذ الخطط التي وضعها المجلس في قراراته المتتالية، التي حققت مؤخرا نتائج إيجابية. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، مثلما يظهر ذلك في التقرير المعروض علينا اليوم (S/2013/245).

وأعراب المجلس عن الإدانة ينبغي ألا يقتصر على مجرد الإحاطة علما بإفصاح الأمين العام علنا في تقريره عن أسماء الأطراف التي تقترف الانتهاكات ضد الأطفال، بل ينبغي أن يُترجمَ أيضا إلى تدابير محددة تجسد فهما حقيقيا وشاملا للمسائل على جميع صعد جدول أعمال المجلس. والواقع أن حماية الأطفال ينبغي مراعاتها في خطط عمليات حفظ السلام المقدمة إلى مجلس الأمن، بما في ذلك دعم إشراك الخبراء في مجال حماية الأطفال في العمليات التي يأذن بها المجلس، وبناء القدرات وتبادل المعلومات في ميدان حقوق الإنسان.

ونرحب بالمناقشات التي أجراها الفريق العامل بشأن سبل زيادة الضغط على الأطراف التي ترتكب الانتهاكات باستمرار، على الرغم من مناشدة المجلس

تلك الأطراف مرارا وتكرارا الكف عن اقتراف تلك الانتهاكات. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على ضرورة تعزيز التنسيق بين نظام حماية الأطفال في النزاع المسلح ومختلف أنظمة الجزاءات، بغية التمكّن من فرض الجزاءات التي تستهدف مقترفي أفدح الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع.

وتعتقد الأرجنتين أن لمكافحة الإفلات من العقاب أهمية أساسية في السياق العام لمسؤولية الدولة عن حماية المدنيين. فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق مع الاشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي، ومحاكمتهم. وعندما لا يكون بمقدور الدول ممارسة تلك الولاية القضائية الرئيسية، التي تقع ضمن اختصاصها، أولا ترغب في ذلك، فإن النظام الدولي يتيح آليات بديلة، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي، فإن الآليات الوطنية والدولية لرصد تطبيق القانون الدولي يجب تعزيزها بغية كفالة المساءلة. وفي ذلك الصدد، نود أن نردد الموقف الذي اتخذته مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية بأن أي مصاعب مالية قد يواجهها بلد ما لا يمكن أن تبرر عدم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وبالمثل، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة ضد الجناة المتمادين، تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور أساسي هام. ولدى اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، قامت الأرجنتين بصفتها عضوا في المجلس حينئذ، بالتشديد على أهمية أن يتعاون الفريق العامل الذي أنشأه ذلك القرار مع المحكمة الجنائية الدولية ويتبادل المعلومات معها على أساس ما هو متاح، يؤكد الواقع تلك الحاجة، بالنظر إلى أن عددا كبيرا من البلدان المذكورة في التقرير قد صدقت على نظام روما الأساسي. في بعض القضايا، تمت إحالة الحالات إلى المحكمة إما من جانب الدولة المتضررة نفسها أو من جانب المجلس.

وبيّنت المحكمة في حكمها الأول – قضية توماس لوبانغا ديلو – دورها الحاسم في التحقيق والمحاكمة ودار الأحكام بحق المجرمين وقدرتها على ردع ومنع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي في المستقبل وقدرتها على العمل نحو تحقيق العدالة والحقيقة والمصالحة.

نرحب أيضا بنقل بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة في آذار/مارس. وتبيّن تلك الخطوة المبشرة بالخير أهمية التعاون المتزايد بين الدول والمحكمة.

ما فتئت الأرجنتين تؤكد على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف وتعزيز التنمية وتقديم المساعدة من أجل مد يد العون إلى الدول في إعادة البناء. من الضروري أن توفر جهود إعادة تأهيل الضحايا برامج ترمي إلى الإدماج، مع تفادي إمكانية حالات التجنيد الجديدة، التي، للأسف، لا تزال تحدث في كثير من الأحيان.

نحن نشعر بالقلق إزاء تزايد استخدام المدارس لأغراض عسكرية وزيادة الهجمات على المدارس والمدرسين والتلاميذ. لذلك نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لهذه المشكلة، إذ إن الحق في التعليم لآلاف الأطفال يجري انتهاكه بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.

يشير التقرير أيضا إلى آثار هجمات الطائرات الصغيرة بلا طيار المستخدمة في العمليات العسكرية على الأطفال وإلى تزايد عدد الأطفال المحتجزين، وهما مسألتان ثيران القلق أيضا. من ثم، فإننا نؤكد من جديد على أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب يجب أن تتم مع احترام الكامل للقانون الدولي.

السيد كوينلان(أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يومية تقريبا بشأن الآثار الرهيبة للصراع في جميع أنحاء العالم. نحن نعلم أن الأطفال هم من بين الذين يعانون أشد المعاناة. إنهم يُجندون ويُهاجَمون يُعذَبون

ويُختَطفون ويقعون أيضا ضحايا للعنف الجنسي. وتجري مهاجمة مدارسهم والمستشفيات حيث يُعالجون، وكثيرا ما يُرفض تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ حياتهم.

لا يمكن للمجلس أن يحقق إنجازات كافية لحماية هؤلاء الأطفال. نحن نؤيد بقوة ولاية وعمل الممثلة الخاصة زروقي. ونشكرها ووكيل الأمين العام لادسو، والسيدة براندت والسيد رام على إحاطاتهم الإعلامية اليوم، وأكثر من ذلك نشكرهم على جهودهم. كما نشكر لكسمبرغ على تفانيها في حماية الأطفال وعلى توحيد جهود مجلس الأمن من خلال مشروع البيان الرئاسي الرامي إلى الدفع قدما بجدول الأعمال.

شهد العقد الماضي تقدما كبيرا بشأن جدول الأعمال المتعلق بحماية الأطفال. لدينا الآن أدوات هامة متاحة لنا، بما في ذلك مجموعة موسعة من الأسباب لإدراج أسماء مرتكبي الانتهاكات الجسيمة والإدراج المنتظم لمزيد من المستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام؛ وتوقيع خطط العمل من جانب حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وميانمار في العام الماضي أمر مرحب به كذلك. مع ذلك، وكما يعلم المجلس، تستمر الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من الصراع وتقع يوميا.

الحالة وخيمة في سوريا. ربما نصف حوالي السبعة ملايين مشرد داخليا من السوريين هم من الأطفال؛ ونحو نصف اللاجئين البالغ عددهم ١,٦ مليون شخص هم أطفال أيضا. إن بين ٣ و ٤ ملايين طفل سوري يحتاجون إلى المساعدة. قُتل آلاف الأطفال وأصيبوا بجروح خطيرة بل وحتى عذبوا. إن الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية، بما في ذلك المدارس – واحدة من كل خمس مدارس إما دمرت أو تضررت أو حُوّلت إلى مأوى – تحرم الأطفال السوريين من الاحتياجات الأساسية.

هناك عدد كبير جدا من الانتهاكات الأخرى التي ما برحنا نستمع إلى إحاطات إعلامية بشأنها. ومن الأهمية بمكان أن تكفل بعثات حفظ السلام في مالي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية الحماية الفعالة للأطفال. كما أننا استمعنا إلى تقارير مخيفة عن العدد الكبير من الأطفال المجندين في جمهورية أفريقيا الوسطى – وهذه حالة يجب على المجلس أن ينخرط بشأنها.

على نطاق أوسع، يتشاطر بلدي قلق الأمين العام إزاء الطابع والأساليب المتطورة للصراعات المسلحة التي تتسبب بتهديدات غير مسبوقة للأطفال. وبصفة خاصة، نتشاطر دواعي القلق البالغ إزاء استخدام المدارس لأغراض عسكرية.

ومن الواضح أنه لا بد من عمل المزيد. وأود أن أركز بإيجاز على ثلاثة مجالات حيث يمكن بذل جهود أكبر.

الأول، خطط العمل من أجل وقف تجنيد الأطفال كان لها تأثير حقيقي على وقف الانتهاكات ضد الأطفال في عدد من البلدان. وبالنظر إلى أن العديد من الجماعات المسلحة من غير الدول تنتهك حقوق الأطفال أثناء الصراع، فإننا نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة التركيز على الحوار معها، وكذلك مع الحكومات، في الجهود المتضافرة من أجل الانتهاء من خطط العمل.

ثانيا، بعض أنظمة الجزاءات القائمة تشمل انتهاكات حقوق الطفل كمعيار لإدراج أسماء المنتهكين. ينبغي للمجلس الاستفادة بشكل أفضل من نظم الجزاءات من أجل تحديد أسماء الأفراد أو الكيانات الذين جرى النظر سابقا في إدراج أسمائهم، ولكن انتهاكاتهم لحقوق الطفل قد تبرر أدراجهم فيها.

ثالثا، من الأهمية بمكان أن نضع حدا لإفلات أكثر الناس مسؤولية عن الجرائم الخطيرة ضد الأطفال من العقاب. ندعو الدول إلى تجريم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة ضد الأطفال. في الحالات التي تكون فيها الدول غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، ينبغي للمجلس أن ينظر في ما إذا كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أمرا له ما يبرره.

في الختام، يجب أن نضمن أن الأطفال، الذين هم أكثر الفئات ضعفا في حالات الصراع المسلح والفئات الأقل قدرة على الصمود أمام الدمار، بمأمن من آثاره. ينبغي لحماية الأطفال أن تكون عاملا لوحدة المجلس واتخاذه الإجراءات. ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا السؤال الذي طرحته الممثلة الخاصة زروقي صباح اليوم، ”إن لم يكن من أجل هؤلاء الأطفال، فمن أجل من سيتحرك هذا المجلس؟“

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم. نحن ممتنون لمقدمي الإحاطات الإعلامية على اهتمامهم بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وعلى المعلومات المفيدة التي قدموها في هذا السياق إلى المجلس.

ما زال الأطفال يعانون من أهوال الحرب. روسيا تدين جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بغض النظر عمن يرتكبها، وتدعو إلى محاكمة جميع هؤلاء الجناة. لا بد من المعاقبة على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. نحن أيضا نؤمن بأن من الضروري معالجة جميع الفئات الست للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، وهي تجنيد واستخدام الأطفال، العنف الجنسي ضد الأطفال، وقتل وتشويه الأطفال، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وما يبعث على القلق البالغ قتل وإصابة الأطفال خلال الهجمات المخطط لها ونتيجة للاستخدام العشوائي أو غير المتناسب للقوة أو استخدام الطائرات الصغيرة بلا طيار. من المؤسف أن هذه الحالات تجري بصورة منتظمة مفجعة. ندعو إلى إجراء تحقيق شامل في هذه الحوادث ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ووثائق المتابعة الصادرة عن المجلس بشأن المسألة يوفران أساسا لكفالة حماية الأطفال في الصراع المسلح وحالات إعادة البناء فيما بعد الصراع. ويتعلق ذلك بتشغيل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراع المسلح وأنشطة الفريق العامل ذي الصلة التابع لمجلس الأمن. يرى الاتحاد الروسي أن هذه الآليات يجب أن تركز أساسا على حالات الصراع المسلح الرئيسية الأكثر إلحاحا على جدول أعمال المجلس. فيما يتعلق بالحالات أخرى، لا يمكن للفريق العامل أن ينظر فيها إلا بموافقة الدولة المعنية.

ما من شك في أن الأطفال يحتاجون إلى الدعم والحماية في حالات أخرى غير تلك التي تتعلق بالصراعات المسلحة؛ والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان يغطيان أيضا المسائل المتعلقة بالأطفال. من أجل تعزيز فعالية العمل في هذا المجال الهام، يجب أن تتبع بدقة ترتيبات توزيع العمل فيما بين كيانات الأمم المتحدة، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي.

درس الوفد الروسي بتمحص تقرير الأمين العام (S/2013/245)، الذي عرضته الممثلة الخاصة المعني بالأطفال والنزاع المسلح. أولا وقبل كل شيء، نود أن نشير إلى أن ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام لا تشمل حماية الأطفال ككل؛ إنما تغطي حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. لا نرى أي مبرر لتفسير واسع النطاق لمفهوم الصراع المسلح، الذي نتيجة له، ما برح مجلس الأمن لعدة سنوات الآن، تقدم له المعلومات بشأن حالات التي لا تشكل جزءا من جدول أعماله، ولا يمكن أن توصف بأنها تشمل صراعات مسلحة. علاوة على ذلك، فإن المبدأ التوجيهي لاختيار المعلومات الواردة في التقرير لا يزال غير واضح.، والتقييم المتوازن على أساس معلومات جديرة بالثقة والمصداقية يوفر ضمانا بأن التوصيات سوف تنفذ، وذلك من خلال حوار معتبر مع الدول المعنية.

إن الأولوية التي أوليت خلال مناقشتنا اليوم – وأعني بذلك ضرورة ممارسة الضغط على من يوصفون بأنهم اعتادوا ارتكاب الانتهاكات – تكتسي أهمية لا شك فيها. ومع ذلك،

فإذا انتزعت المشكلة من سياقها، سيتعذر معالجتها. ونقترح، أولا وقبل كل شيء، أن تضع الممثلة الخاصة للأمين العام إجراءات ومعايير واضحة لإدراج وشطب الأطراف في نزاع ما في المرفق للتقرير السنوي للأمين العام. ويؤسفنا أنه على الرغم من النداءات المتعددة التي وجهها عدد من أعضاء مجلس الأمن على مدى سنوات، والتوجيهات المباشرة التي ضمنها المجلس في القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)، لم يحرز أي تقدم في حل المشكلة.

ونرى أنه قبل البت في مسألة ما الذي ينبغي عمله إزاء أطراف في نزاع يوصفون بأنهم ”اعتادوا ارتكاب الانتهاكات“، لا بد لنا أن نفهم لماذا يصنفون على هذا النحو. والمعيار الوحيد المستخدم حتى الآن هو ورود ذكر طرف ما في نزاع بصورة مستمرة على مدار خمس سنوات في تقرير الأمين العام. ونحن نعتبر ذلك المعيار سطحيا.

أما بالنسبة لمعيار شطب الأطراف في نزاع من القائمة في التقرير، فنحن نرى أن مجرد وجود خطة عمل لوقف نوع من الجريمة أعدها طرف في النزاع بالتعاون مع الأمم المتحدة ليس ضمانا لتحسن حالة الأطفال فعلا. ولا سبيل إلى إنكار حقيقة أن عددا من الدول التي توجد في أراضيها أطراف في نزاع مدرجة في المرافق لتقرير الأمين العام تقوم بأنشطة لتغيير الحالة. وغياب المعايير هذا لا يساعد حكومات تلك البلدان، إلى جانب إنه يثير نوعا من عدم الثقة في موضوعية تلك الأداة وفعاليتها ككل.

وفيما يتعلق بالوسائل التي يمكن الضغط بها على مرتكبي الانتهاكات، فإنها تختلف باختلاف الحالة. ونرى أن الجزاءات ليست ترياقا. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك تعاون بناء بين الأمم المتحدة والدول التي تعمل فيها مجموعات مسلحة. ولا شك في أن الحكومات الوطنية يجب أن تقوم بدور ريادي لحماية الأطفال، على أن تكون المهمة الأساسية للأمم المتحدة استكمال تلك الجهود بناء على طلب من تلك الحكومات.

والتعاون الفعال مع حكومات البلدان المتورطة في النزاع أو التي تمر بمرحلة إعادة البناء بعد الصراع لا يمكن أن يتم إلا في مناخ من الثقة والحوار، وهو ما يؤدي، في التحليل النهائي، إلى تعزيز تحسين حالة الأطفال على أرض الواقع.

ختاما، نود أن نشدد على الأهمية القصوى التي يوليها الاتحاد الروسي لمسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وللجهود الدولية لحل تلك المسألة الهامة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية والمتكلمين الآخرين. وأهنئ وفد لكسمبرغ على طريقة إدارته للفريق العامل، مؤكدا دعم فرنسا.

إن نهج الأمم المتحدة بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة قد سمح بتسريح عشرات الآلاف من الأطفال. وخطط العمل هي حجر الزاوية في ذلك النهج. وبفضل خطط العمل تلك، شهد عام ٢٠١٢ شطب دولتين من قائمة العار.

وخطط العمل الموقعة التي بلغ مجموعها قرابة العشرين، هي علامة على التقدم المحرز في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتنفيذ خطط العمل تلك يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن كيما تكون ناجعة تماما. وبهذه الطريقة، يمكن ضمان مصداقيتنا. ولكي يتم ذلك، يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة استخدام كل الموارد المادية والبشرية المتاحة.

وخطط العمل تقوم على التعاون بين الدول، وقد تحقق تقدم في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يشجعنا تعاون تشاد والإرادة السياسية التي أبدتها للانتهاء من وضع خطة عملها.

لقد تعزز نهج الأمم المتحدة في الميدان على مر السنين. ولننظر، على سبيل المثال، في الوحدات المعنية بحماية الأطفال

في عمليات حفظ السلام، التي تقوم بدور بالغ الأهمية ويجب أن يستمر نشرها. ومع ذلك، هناك ما لا يحصى من الانتهاكات التي ما زالت مستمرة، وكل نزاع يبين لنا ذلك الواقع. فالأطفال هم أول ضحايا النزاع.

وهذا هو ما يحدث في سوريا، حيث يتحمل النظام والميليشيات المسؤولية عن أبشع الفظائع التي ترتكب ضد الأطفال. فالأطفال يعذبون ويتعرضون للعنف الجنسي أثناء الاحتجاز. وهم يقتلون بلا رحمة على أيدي القناصة الذين يستهدفونهم من أجل ترويع الأهالي. وتتعرض المدارس للقصف بلا توقف، لدرجة أن ٦ في المائة من الأطفال فحسب هم من تتاح لهم الدراسة في منطقة حلب. ومنذ بداية الأزمة، قتل ما يزيد على ٦ ٥٠٠ طفل في سوريا، وربما كان هذا العدد أقل من الأرقام الفعلية.

لا بد من إدانة الانتهاكات بحق الأطفال في سوريا، أيا كان مصدرها. والمعارضة السورية تقول إنها مستعدة لفتح حوار مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وعليه، نشجع الممثلة الخاصة على البدء في مناقشة توقيع خطة عمل معها، في أقرب وقت ممكن.

وفي مالي، قامت مجموعات مسلحة في الشمال بتشويه الأطفال وتعذيبهم. واستخدمت الأطفال كدروع بشرية، فضلا عن تجنيدهم بالقوة. وقد تحسن الموقف منذ بداية هذا العام، وإن بقي هشا. ونشر البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي سيساعد على استتباب الاستقرار في البلد وتوفير حماية أفضل للأطفال.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، تنخرط مجوعات سيليكا المسلحة في أعمال النهب والاغتصاب والإعدام دون محاكمة، ولم تتردد في مهاجمة مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لليونيسيف، بغية إعادة تجنيد الأطفال بعد تسريحهم لتعكس مسار التقدم المحرز في العام الماضي رأسا على عقب. وأدت الفوضى التي تسببها المجموعات المسلحة إلى إغلاق نصف عدد المدارس في البلد، مما يزيد من احتمالية ترك الأطفال وشأنهم يتصرفون وفقا لأهوائهم.

في منطقتي كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس يعرفون أين يجدوا الأطفال لمواصلة حربهم ضد السيادة الكونغولية. ونعول على عملية منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولايتها المعززة لحماية الأطفال وتيسير عودتهم إلى ذويهم.

وفي حين أن الأزمات الجديدة تثير تحديات جديدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، فإن القائمة الطويلة لمن اعتادوا ارتكاب الانتهاكات ما زالت تؤثر على مصداقية عملنا. وهي تدعونا إلى مواصلة جهودنا. وإلى جانب الدول التي وقعت بالفعل خطط عمل، التي يجب أن تكون أولويتنا، علينا أيضا أن نحسّن استجابتنا إزاء المجموعات المسلحة التي تريد الانخراط في حوار مع الأمم المتحدة إلا أن الوصول إليها مستحيل. والدول المعنية تتحمل المسؤولية لكي تبذل كل جهد ممكن لضمان وتيسير الوصول لتلك المجموعات، لأننا مقتنعون بأن ضمان حماية الأطفال المتورطين في الصراع يستوجب تنحية الاعتبارات السياسية جانبا مراعاة للضرورات الإنسانية.

وتؤيد فرنسا أيضا تخويل الفريق العامل بأن يُنصِّب نفسه كهيئة جزاءات مخصصة للتعامل مع المتطرفين المسلحين الذين يرفضون أي حوار مع المجتمع الدولي ويواصلون انتهاكاتهم مع الإفلات من العقاب تماما.

ومكافحة الإفلات من العقاب ينبغي أن تكون محور عملنا. ومؤخرا، كانت إحالة باسكو نتاغندا إلى المحكمة الجنائية الدولية إشارة قوية بشأن العواقب الجنائية المترتبة على تجنيد الأطفال، الذي يعد جريمة من جرائم الحرب. ولذلك، نؤيد تعزيز الحوار مع المحكمة الجنائية الدولية، مما قد يشمل،

في المرحلة الأولى، دعوة السيدة فاتو بنسودة، المدعي العام للمحكمة، إلى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن المسألة.

وفرنسا تنشط في الميدان أيضا لتحسين حماية الأطفال المتورطين في النزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. ومنذ عام ٢٠٠٨، نقود برنامجا في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا تمكنا من خلاله من الوصول إلى ١٣ ٠٠٠ طفل، منهم ٢ ٠٠٠ من الأطفال الجنود.

ومازلنا ندعو جميع الدول للتصديق على مبادئ باريس وتعهدات باريس، المكملة لعمل مجلس الأمن والتي توفر إطارا متينا للعمل للمجتمع الدولي من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وسوف نعدل نسق الاجتماعات السنوية التي ستكتسي بعدا إقليميا وتقنيا إذ نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لمبادئ باريس التي تحل في عام ٢٠١٧. ومع شركائنا من الأمانة العامة ومن اليونيسيف، أجدد دعوتنا للانضمام، دون أي تأخير، إلى المائة دولة التي صدقت على المبادئ بالفعل. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أننا نتكلم عن أرواح أطفال ومراهقين في خطر.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضا السيدة ليلى زروقي، والسيد إيرفي لادسو، والسيدة يوكا براندت، والسيد غريغوري رام على بياناتهم. ونعرب عن تقديرنا الخاص لقيادة لكسمبرغ للفريق العامل غير الرسمي المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن التفاوض بشأن مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في ختام هذه المناقشة. ونرحب بحضور السيد جان أسيلبورن.

تبين البيانات الاستهلالية وتقرير الأمين العام (S/2013/245) مرة أخرى استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي لا يزال الأطفال المتضررون يواجهونها من الصراعات المسلحة. ويدعو الفصل المتعلق بالطابع المتغير للصراع والتحديات الناشئة فيما يتعلق بحماية الأطفال إلى اهتمام المجلس.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدولة، وأن تلك الدول التي تفشل في حماية الأطفال تعرّض مستقبلها للخطر، فإن الصحيح أيضا أن الأساليب الجديدة للصراعات تمثل تهديدات ناشئة غير مسبوقة بالنسبة لجميع الأطفال. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء استخدام المدارس للأغراض العسكرية، بما في ذلك للثكنات العسكرية ومخابئ الأسلحة ومراكز القيادة العسكرية علاوة على مراكز للاحتجاز والاستجواب. ولا تعرّض تلك الحالة الأطفال ومن يتولون رعايتهم لخطر الهجمات أكثر من ذي قبل فحسب، بل تهدد أيضا بغياب الأطفال عن المدارس حين لا يرسل الآباء أطفالهم إلى المدارس خوفا على حياتهم. وعليه، فهي تعيق أيضا حق الأطفال في التعليم.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء استخدام الطائرات بلا طيار في المناطق المأهولة بالمدنيين، الأمر الذي يزيد وقوع الإصابات بين الأطفال ويجعل من المستحيل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، في ذات الوقت الذي يضعف فيه بصورة خطيرة قدرة المجتمعات المحلية على الدفاع عن الأطفال. وعلى نفس المنوال فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء استخدام الأطفال في عمليات التفجير الانتحارية أو بوصفهم دروعا بشرية.

ونؤيد دعوة الأمين العام للأطراف في الصراعات المسلحة إلى التوقف فورا عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونرى أيضا أنه ينبغي التصدي على نحو مستمر لمسألة الجناة المتمادين أو مرتكبي الاعتداءات على الأطفال. ومن الضروري تقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال إلى العدالة بغية مساءلتهم عن تلك الجرائم. وهذه مهمة يجب علينا أن نضطلع بها على نحو مستمر إلى أن تكتمل.

ونؤمن بضرورة تعزيز القدرات الوطنية في قطاعي العدالة والأمن، علاوة على إنشاء الدوائر المختصة والمحاكم المختلطة. ونرى ضرورة إيلاء أهمية متكافئة لمسألة التكامل بين العدالة الدولية وآليات العدالة على الصعيد الوطني – من قبيل المحكمة الجنائية الدولية – وخاصة في مكافحة إفلات الجناة المتمادين من العقاب.

ونؤيد – على أساس النقاط المذكورة آنفا – مواصلة النظر في آلية أخرى متاحة للمجلس، ألا وهي تطبيق نظام الجزاءات. ولدينا في الوقت الراهن أربع لجان للجزاءات تتوفر لديها معايير لتحديد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار. ولدينا أيضا القوائم الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام، اعتبارا من المرفق الأول الذي وردت فيه قائمة الأطراف في الصراعات المسلحة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان فرض الجزاءات على المنتهكين.

ويسرنا فيما يتعلق بتوقيع خطط العمل الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال أن عدد تلك التوقيعات قد ازداد، بالإضافة إلى زيادة الحوار مع الأطراف في الصراعات. ومع ذلك، واستنادا إلى خبرتنا الخاصة فإننا نعطي أولوية لتوقيع اتفاقات السلام التي من شأنها معالجة مشاكل

البلد المعني والتي تسعى إلى إيجاد حل مستدام، فضلا عن بناء السلام الراسخ والدائم بصورة شاملة. وندعو إلى التصدي لمسائل الأطفال المتضررين من الصراع في أي اتفاق بشأن وقف إطلاق النار، علاوة على خطط العمل المتعلقة بمرحلة ما بعد الصراع.

وما زال يساورنا القلق بشكل خاص إزاء استمرار الصراع في سوريا، حيث لا يزال الأطفال ضحايا انتهاكات غير مقبولة ولا تطاق. ونؤيد النداءات التي وجهها الأمين العام إلى الحكومة والجماعات المرتبطة بها إلى وقف الاشتراك في أعمال العنف التي تقتل الأطفال وتسبب لهم المعاناة.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ليلى زروقي، والسيدة يوكا براندت، والسيد إيرفي لادسو، والسيد غريغوري رام على بياناتهم وعلى الجهود التي بذلتها كياناتهم المعنية. وأرحب بحضور وزير الخارجية في هذه القاعة، وزير الخارجية أسيلبورن، الذي يضطلع بلده لكسمبرغ –بقيادة السفيرة سيلفي لوكاس – بدور رئيسي في إطار المجلس فيما يتعلق بتحسين حالة الأطفال في الصراع المسلح.

لقد اتخذ مجلس الأمن على مدى الـ ١٠ سنوات الماضية حتى الآن، العديد من التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراع المسلح. وقد أسفرت الاستراتيجيات المحددة حتى الآن، بما في ذلك التوقيع على خطط العمل بين مختلف الجهات الفاعلة والأمم المتحدة عن إحراز بعض التقدم. ونعرب عن ترحيبنا باستمرار تلك الاستراتيجيات وتشجيعنا لها. ومع ذلك، يجب ألا تجعلنا تلك النتائج الإيجابية نغفل أن عدد الأطفال الذين يقعون ضحايا الهجمات بالمتفجرات والقصف العشوائي واستخدام المواد وأساليب الحرب الأخرى المحظورة بموجب القانون الإنساني الدولي آخذ في الازدياد.

وعلاوة على ذلك، فإن هناك زيادة في استخدام الأطفال لتنفيذ الهجمات الانتحارية أو لأن يكونوا دروعا بشرية. ففي أفغانستان تفيد التقارير أن أكثر من ٥٠٠ طفل توفوا جراء تنفيذ هجمات انتحارية في عام ٢٠١٢. ولم ينج الأطفال أيضا من الصراع السوري الذي أزهق أرواح نحو ما يربو على ٠٠٠ ٩٣ شخص. وعليه، فقد تمت التضحية بجيل كامل من الأطفال، في حين تشير التقارير إلى وفاة أكثر من ٧٠٠ ٦ طفل هناك.

ويتسم مصير الأطفال في القارة الأفريقية: في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان بكونه أكثر قتامة. فهناك يتم تجنيدهم ويستخدمون بوصفهم مجرد أدوات، أو يجري قتلهم أو اغتصابهم وتشويههم أو تعريضهم لأشكال أخرى من العنف.

ويشعر بلدي بالقلق أيضا إزاء شكل آخر من أساليب الحرب: وهو استهداف المدارس والمستشفيات. وفي هذا الصدد، تفيد التقارير أن القوات المسلحة والجماعات المسلحة الوطنية على حد سواء قد استخدمت المدارس والجامعات في ٢٤ بلدا على الأقل في أفريقيا وآسيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢ لكي تكون مقرات لقواعد عسكرية أو مراكز للتعذيب والاستجواب، أو لتكون مستودعات للأسلحة والذخائر، الأمر الذي يعرّض تلك المدارس والجامعات للهجوم من قبل الجهات المعارضة المسلحة.

هناك عدة أسباب ربما تحتل موقع الصدارة في الانتهاكات المستمرة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، أولا وقبل كل شيء، عدم توافر الموارد لتنفيذ خطط العمل من جانب البلدان التي وقعت عليها. ومن الصعب أيضا إقامة اتصالات مع الجماعات المسلحة من غير الدول بغية توقيعها على خطط عمل مع الأمم المتحدة. أخيرا – وهذه ليست قائمة شاملة – بطء عملية محاكمة الجناة، نظرا لضعف الولايات القضائية الجنائية الوطنية، وقصور إطار التعاون بين المحاكم الوطنية والدولية أو عدم وجوده.

ولهذا السبب تؤيد توغو التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2013/245) وتحث المجلس على الاضطلاع بدور أكبر، إلى جانب الأمين العام، في الجهود الرامية، في جملة أمور، إلى دفع أطراف الصراع هذه التي لم توقع بعد على خطط العمل إلى القيام بذلك وإلى كفالة تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها.

ولحمل الجماعات المسلحة من غير الدول، التي لا تعتبر نفسها بصورة عامة خاضعة للالتزام بحماية الأطفال، على التوقيع على خطط العمل هذه، سيكون من المستصوب الدخول معها في حوار مفتوح وصريح. ينبغي أن تحفزنا تجربة بلدان معينة شهدت الصراع وسلكت هذا الطريق على المضي قدما في هذا الاتجاه.

لن تكون لمختلف المبادرات المتخذة والجهود العديدة المبذولة لوضع حد للعنف ضد الأطفال فعالية إذا لم نتصد بشكل حازم لمسألة الإفلات من العقاب. في الواقع، لا بد من أن يظل الإفلات من العقاب أحد انشغالات المجتمع الدولي، بالنظر إلى أن معظم مرتكبي هذه الانتهاكات لا يزالون فارين، على الرغم من صدور حكم في أوائل عام ٢٠١٢ في قضية توماس لوبانغا.

يجب اتخاذ تدابير حقيقية وفعالة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد للإفلات من العقاب. لن تساعد الاجتماعات العديدة بشأن مسألة الأطفال والتراع المسلح في حل مسألة عدم إخضاع الجناة للمساءلة، إذا كانت الحكومات الوطنية تتردد في مقاضاتهم ومحاكمتهم أو تسليمهم إلى الهيئات القضائية المختصة، وإذا لم يتعاون السكان في عملية القبض عليهم.

وينبغي للأمم المتحدة، إذ تواصل عملية التفكير في الإجراءات الحاسمة التي يمكن أن تتخذها في سياق هذه المكافحة من خلال عملياتها لحفظ السلام، أن تساعد البلدان على بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتحديث تشريعاتها الجنائية، لإجراء التحقيقات الرامية إلى مقاضاة الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

وعلاوة على ذلك، يجب على الدول، في الإطار الإقليمي ودون الإقليمي، تطوير وتعزيز التعاون وتبادل المساعدة في مجال القضاء، وهو ما يمكن أن تثبت فعاليته.

ويؤيد بلدي مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة ويشكر مرة أخرى وفد لكسمبرغ على جهوده التي تتسم بالتصميم لوضعه في صيغته النهائية.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، في البداية أن أعرب عن خالص تقديري لكم على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، ووكيل الأمين العام إرفيه لادسو، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة يوكا براندت، ونائب الرئيس المعاون لمنظمة إنقاذ الطفولة، السيد غريغوري رام، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ترحب جمهورية كوريا بتقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2013/245). بينما تشجعنا التطورات الإيجابية المشار إليها في التقرير، إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لا تزال تحدث. ونحن قلقون أيضا إزاء التحديات الناشئة بالنسبة لحماية الطفل، بما في ذلك الاستخدام العسكري للمدارس واحتجاز قوات الأمن للأطفال. إن الحالة في سوريا تبعث على القلق بوجه خاص. من المثير للإنزعاج أن هناك عدة آلاف من الأطفال من بين من قتلوا حتى الآن الذين يقدر عددهم بما يتجاوز ٠٠٠ ٩٣ شخص.

وفي ظل هذه الخلفية، يقدر وفدي الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح في حماية الأطفال من الآثار المدمرة للصراعات. ونثني على الجهود الهائلة التي تبذلها السيدة ليلى زروقي والتزامها منذ توليها لمنصبها في العام الماضي. ستواصل جمهورية كوريا، بوصفها مؤيدا قويا لولايتها، التعاون عن كثب مع الممثلة الخاصة للأمين العام.

أود أن أشدد على النقاط الرئيسية التالية.

أولا، إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر أساسي لمكافحة الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال، فضلا عن ضمان عدم تكرارها. ونقر تماما بأن المساءلة عن أخطر الجرائم ضد الأطفال قد تعززت من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية وكذلك المحاكم المخصصة والمختلطة. كان حكم المحكمة الجنائية الدولية في قضية توماس لوبانغا في العام الماضي قرارا تاريخيا. وفي حين يرحب وفدي بهذا القرار، فإنه يود أن يشجع جميع الدول على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لزيادة تعزيز المساءلة على الصعيد الدولي.

وتكتسي المساءلة على الصعيد الوطني نفس القدر من الأهمية. ينبغي لجميع الدول أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز الآليات الوطنية، بما في ذلك القوانين الجنائية المحلية والنظم القضائية والتنفيذية للتحقيق مع أولئك المسؤولين ومقاضاتهم. ونأمل أن تولي جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة قدرا أكبر من الاهتمام لدعم الجهود التي تبذلها الدول في هذا الصدد.

ثانيا، أود أن أؤكد على أهمية خطط العمل الملموسة والمحددة بأطر زمنية باعتبارها أدوات رئيسية لحماية الأطفال من الاعتداءات الحالية والمستقبلية. ويرحب وفدي بتوقيع خطط العمل من جانب حكومات ميانمار والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي. ونرحب أيضا بأنه قد تم رفع جميع الأطراف في نيبال وسري لانكا من القوائم الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام بعد تنفيذ خطة العمل تنفيذا كاملا. ونأمل أن تعد جميع الأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام خطط عمل وتنفذها دون مزيد من التأخير.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن مشاركة الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة من غير الدول أمر بالغ الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب السماح بوصول الأمم المتحدة المستقل بلا عوائق، وينبغي زيادة تيسير الاتصالات بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن زيادة الضغط على معتادي ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك اعتماد تدابير محددة الأهداف وتدريجية ضدهم. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي زيادة تعزيز الصلة بين جدول الأعمال المتعلق بالأطفال

والنزاع المسلح ونظم الجزاءات. نحن نؤيد التوصية التي تقدم بها الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك نشر مستشارين لحماية الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على تشاطر المعلومات المحددة الواردة في تقارير الأمين العام مع لجان الجزاءات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الإحاطات الإعلامية المنتظمة.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أن تكون كفالة امتثال الأطراف في الصراع المسلح للقانون الدولي نقطة البداية في منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع جميع الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وهو الصك القانوني الرئيسي في هذا الصدد.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أهنئ المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة تحت رئاستها. أود أن أشكر السيد لادسو، والسيدة ليلى زروقي، والسيدة يوكا براندت والسيد غريغوري رام على إحاطاتهم الإعلامية. كما أرحب بمشاركة نائب رئيس وزراء لكسمبرغ في هذه المناقشة وأهنئ السفيرة لوكاس على التزامها بهذه المسألة الهامة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

تشكل حماية الأطفال في الصراع المسلح تحديا رئيسيا أمام المجتمع الدولي، بالنظر إلى حجم وخطورة الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

وذلك التحدي يحملنا جميعا على العمل بطريقة متضافرة ومنسقة وفعالة.

إن تقرير الأمين العام (S/2013/245) هو وثيقة شاملة ومفيدة جدا بشأن الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها البلدان المتأثرة بالمسائل ذات الصلة بحماية الأطفال ومنع انخراط الأطفال في الصراعات المسلحة. كما يتيح لنا تقييم التحديات والقيود التي تواجهها البلدان المعنية في تحديد المسؤولية الجنائية لمرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز التدابير العقابية للمذنبين، وكفالة عدم تكرار مثل هذه الجرائم. وتوقيع اتفاقات السلام، وتنفيذ خطط العمل والبرامج الوطنية لمنع تجنيد الأطفال من جانب القوات والجماعات المسلحة يمكّنان من إعادة إطلاق عمليات التحقيق والإجراءات الجنائية ضد مرتكبي هذه الجرائم.

والفظائع التي يعاني منها الأطفال في الصراعات المسلحة لها أثر نفسي واجتماعي واقتصادي مدمر على الضحايا وأسرهم. وتعزيز إمكانية الحصول على خدمات الدعم وإعادة الإدماج الاجتماعي سيمكّن أولئك الأطفال من إعادة إدماجهم بنجاح في مجتمعاتهم وتجمعاتهم المحلية. ويرى وفدي أن وضع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١١ ينبغي أن يساعد على تعزيز الآليات القائمة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الأطفال اللاجئين قد أجبروا في بعض الحالات على الانضمام من جديد إلى الجماعات المسلحة كجنود. وهذا الوضع يشكل تحديات كبيرة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

وتتطلب استراتيجيات الوقاية نهجا عالميا متكاملا يتناول الجوانب المعيارية فضلا عن الجوانب المؤسسية. وينطبق ذلك خصوصا على سن القوانين التي تجرّم تجنيد الأطفال، وتعزز آليات التوعية للأسر والمجتمعات المحلية، وفي نهاية المطاف، على وضع برامج تتعلق بالتعليم والتدريب وخلق فرص العمل على الصعيد الوطني بحيث يمكنها أن تقدم للأطفال آفاقا أفضل من خلال التعليم والتدريب. ويتطلب تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات أيضا اتباع نهج تشاركي من خلال مشاركة

السلطات العامة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان.

وتعتمد حماية الأطفال في الصراعات المسلحة أيضا على العمل الجماعي والمنسق الذي تدعمه منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقديم المساعدة التقنية وتعزيز قدرات البلدان. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بأن تدعى الجهات المانحة إلى المناقشات، بغية التخفيف من أوجه القصور في التمويل وكفالة التنفيذ الفعال لخطط العمل التي تم التوقيع عليها أو التي هي قيد التفاوض.

ويثني المغرب على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ويأمل أن يجري بانتظام تحديث المبادئ التوجيهية التي أنشئت بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، لا سيما تلك التي تتناول اختصاصات الولايات المتعلقة بالمستشارين المعنيين بحماية الأطفال. ومكافحة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة هي أساسا مسؤولية تقع على عاتق أطراف الصراع، الواجب عليها حماية الأطفال. واحترام كرامة الأطفال هو أيضا مسؤولية جماعية. وينبغي لتنسيق الجهود التي يبذلها كل قطاع معني داخل منظومة الأمم المتحدة أن يتصف بالأولوية أيضا.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها الإعلامية والعمل الهام الذي يقوم به فريقها للنهوض بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وأشكر السيد إرفي لادسوس، والسيدة يوكا براندت، والسيد غريغوري رام. نحن ندرك أن إدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة إنقاذ الطفولة، التي يمثلونها هنا اليوم، هامة جدا للنهوض بجدول أعمال الأطفال في الصراع المسلح، وأشكرهم جميعا على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والشاملة.

تعتقد رواندا أن توفير الحماية الكافية للأطفال هو المسؤولية الرئيسية والالتزام الأخلاقي للحكومات على حد سواء، وحتى أكثر من ذلك في حالات الصراع المسلح. وينبغي تشجيع هذا الهدف النبيل ودعمه في أعمال مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نحن على استعداد لدعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

في عام ٢٠١١، أنشأت الحكومة الرواندية لجنة وطنية للأطفال من أجل تعزيز حقوق الأطفال ووضع خطة عمل لحماية الأطفال من الأذى والعنف والاستغلال. كما يجري كل عام تنظيم مؤتمرات قمة للأطفال، بغية كفالة أن تسمع أصوات الأطفال في المسائل التي تهمهم. وثمة نظام قائم يعمل بشكل جيد حيث يتم وضع الأطفال الموجودين في دور الأيتام مع الأسر. بالإضافة إلى ذلك، وضعت رواندا نظما لحماية الأطفال على صعيدي المجتمعات المحلية والمقاطعات وعلى الصعيد الوطني. والنهج القضائي نهج صديق للأطفال. ويحاول القضاة وأفراد الشرطة والسلطات المحلية التصدي للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال.

ونحن نشعر، مع ذلك، بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات ضد الأطفال في مختلف حالات الصراع، وإزاء أن عدد مرتكبي الجرائم المتواصلة آخذ في الازدياد، كما يتضح من أحدث تقرير للأمين العام (S/2013/245). وتدعو رواندا جميع الأطراف إلى وقف الانتهاكات ضد الأطفال، وتدعو الحكومات إلى تعريض المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات لحقوق الأطفال للمساءلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يتشارك مع الدول في العمل على كفالة تحقيق العدالة.

ونحن نرحب ببعض التطورات الإيجابية التي حصلت، خاصة قيام جماعات مسلحة تابعة للدول وجماعات مسلحة غير تابعة للدول يذكر أنها ترتكب انتهاكات واعتداءات ضد

الأطفال بوضع خطط عمل لوقف انتهاكاتها. وندعو إلى تنفيذ هذه الخطط، ونحث الجماعات التي لم تدخل بعد في مفاوضات مع الأمم المتحدة على القيام بذلك من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا بشأن جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، إن التوقيع على خطط عمل من جانب حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، والصومال، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته الأطراف الأخرى في إطلاق سراح الأطفال، خطوة جيدة.

إن التعزيز وزيادة المساعدة وبناء القدرات الوطنية أمور تشكل الخطوة التالية الهامة في كفالة تنفيذ الخطط تنفيذا كاملا. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، أثر الصراع المسلح على الأطفال هناك مثير للقلق. ونحن ندعو جميع الجماعات المسلحة إلى أن توقف على الفور جميع أشكال الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان ضد الأطفال. ونشدد على الدور الذي لا غنى عنه لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريق الأمم المتحدة القطري، في رصد الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وفي هذا الصدد، نؤيد تزويد البعثة بما يكفي من المستشارين في مجال حماية الأطفال.

وبالنسبة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الرغم من تراجع الانتهاكات ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشعر رواندا بالقلق إزاء التقارير المثيرة للجزع التي تفيد بأنه حصل تجنيد للأطفال وحدثت انتهاكات طوال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وندعو الأطراف المتورطة في تلك الأعمال إلى ممارسة ضبط النفس، والإفراج عن جميع الجنود الأطفال في صفوفها، وإخلاء المدارس التي تحتلها القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

وفي مالي، ندعو إلى النشر الفوري لعدد كاف من المستشارين المعنيين بحماية الأطفال طوال فترة البعثة، بغية الكشف عن المخالفات المتعلقة بحماية الأطفال. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن توفير التدريب الكافي لجميع قوات حفظ السلام، بما في ذلك جميع المعنيين بحماية الأطفال.

وفي سوريا، تلاحظ رواندا مع القلق عدد القتلى غير المقبول من الأطفال في الصراع هناك، وتكرر دعوتها أعضاء المجلس إلى استعمال تأثيرهم على أطراف الصراع السوري لكفالة حماية المدنيين وبخاصة الأطفال. وينبغي أن يطلب إلى الأطراف المتحاربة إخلاء مناطق الأطفال ومدارسهم ومستشفياتهم؛ وينبغي للأطراف أن تتخذ تدابير فورية لحماية أرواح الأبرياء المحاصرين في الصراع وكرامتهم.

وتدعو رواندا الأمين العام إلى تعزيز القدرة على حماية الأطفال في جميع عمليات حفظ السلام وبعثات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بنشر وحدة حماية الأطفال في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن نشجع جهود الممثل الخاص للأمين العام لإنشاء الشراكات وتعزيزها مع منظمات مستقلة مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. فمشاركتها في الوساطة المتعلقة بالصراعات، وعمليات حفظ السلام، وبعثات بناء السلام ستعزز تنفيذ المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالأطفال والصراع المسلح.

وفي الختام، نعتقد أن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة تستدعي الالتزام والتشاور المستمرين بين الأمم المتحدة والحكومات المعنية، التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، بمن فيهم الأطفال.

وتبقى حكومة رواندا ملتزمة بحماية الأطفال ومهيأة للمشاركة بخبرتنا المتواضعة في هذا الصدد.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدِّر تقديرا عميقا العمل المتميز الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي، وفقا لولايتها، لتنفيذ الإطار القانوني الدولي لحماية الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح. فقد استطاعت بنهج ثابت ولكنه واقعي أن تحصل على تعاون الدول والمنظمات الإقليمية. ونحن نرحب في المجلس بنائب رئيس وزراء لكسمبرغ جان أسيلبورن. كما أنّ السفيرة سيلفي لوكاس وفريق عملها قاموا بعمل رائع في إعداد مشروع بيان رئاسي وافٍ تماما. وقد أجرت لكسمبرغ مفاوضات شاملة وذكية لكسب تأييد جميع أعضاء المجلس.

إنّ الأطفال - مورد أكثر قيمة لدينا. فروح المجتمع تتجسّد في الطريقة التي يعامل بها أطفاله. والدعوة المأثورة في ميثاق الأمم المتحدة إلى ”إنقاذ الأجيال المتعاقبة“ تحثّنا على الاستثمار في مستقبل الأطفال، الذي هو في الحقيقة مستقبلنا. ونحن نعلم أنّ ملايين الأطفال محاصَرون بحروب ونزاعات. وأنهم يُقتَلون ويشوَّهون ويُغتصَبون ويُخضَعون لعنف جنسي. وهم يُجنَّدون ويُخطَفون ويُحتجَزون، ويُرغمون على أن يصبحوا جزءا من النزاعات المسلحة.

وقد أُحرِز بعض التقدم لتخفيف هذا البلاء، وخصوصا بوضع المعايير والمقاييس. فقد تمّ تسريح آلاف الأطفال وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لضمان الامتثال، ومكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الأطفال في وجه المخاطر الجديدة الناجمة عن الطابع المتطور للنزاع.

وكما أشارت السيدة زروقي صباح اليوم، يجعلّ غياب الخطوط الأمامية الواضحة والمعارضين المحددين والأساليب التي تستخدمها الجماعات الإرهابية الأطفال عرضة للأذى في حالات النزاع. لقد استُخدم الأطفال مفجّرين انتحاريين ودروعا بشرية. وما فتئت المدارس تتعرض للاعتداءات، ممّا يُضِر بتعليم الفتيات خصوصا.

والمرتكبون الدائمون للعنف ضد الأطفال يجب أن يُساقوا إلى العدالة من خلال أنظمة قضائية وطنية، وباستخدام ترتيبات العدالة الدولية كلما أمكن ذلك.

ومشروع البيان الرئاسي المقرَّر اعتماده اليوم يوجه رسالة قوية: إنّ المجلس يُدين جميع انتهاكات القانون الدولي المطبَّق، التي تمسّ حقوق الأطفال. وهو يطالب جميع أطراف النزاعات بالإنهاء الفوري لتلك الممارسات واتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال.

إنّ الأمين العام في تقريره (S/2013/245) يشير إلى العدد المتزايد من إصابات الأطفال الناجمة عن استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار. وقد دعا أيضا إلى التقيّد بمبادئ الحذر والتمييز والتناسبية، وإلى التحقيقات الشفافة والفعالة عند وقوع إصابات الأطفال. وباكستان بدورها تعتقد أنّ استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار تنتهك السيادة، وتُلحِق الإصابات بالمدنيين وتعرِّض المجتمعات للخطر والهجمات المضادة. فهجمات هذه الطائرات تجعل المجتمعات الساخطة أكثر تطرّفا وتزيد عدد الإرهابيين. لذا، هناك حاجة إلى مفاوضات مُلحّة ومكثَّفة لمعالجة مسألة الطائرات المسلحة بدون طيار.

وتدعم باكستان دعما كاملا ولاية آلية الأطفال والنزاع المسلح، بما يشمل إجراءاتها للإبلاغ والرصد. ونودّ أن نعزز التوافق السياسي بشأن هذه الولاية، لضمان حماية أفضل لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولهذا الغرض، يجب احترام المعايير القانونية للولاية. وينبغي أن يتواصل التركيز على حالات النزاع المسلح والحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد شجّعتنا توعية السيدة زروقي للدول الأعضاء لكي تدرك شواغلها في هذا الصدد وتعالجها.

ومشروع البيان الرئاسي المزمع اعتماده اليوم يحدّد بوضوح الدور الرئيسي للحكومات، الذي ينبغي أن تدعمه الأمم المتحدة وتكمله، بتوفير الحماية والإغاثة للأطفال المتضررين بالنزاع المسلح.

وقبل أن أختم كلمتي، أود عرض الاقتراحات التالية.

ينبغي بذل كل جهد لضمان أن تكون المعلومات التي يتم جمعها عبْر آلية الإبلاغ والرصد دقيقة وقابلة للتحقق. كما ينبغي للمجلس أن يُنجز معايير موضوعية ومتوازنة للقيد والشطب في القوائم ومنها، بالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء. وعبارات ''الاعتداءات المسلحة'' و''الجماعات المسلحة'' ينبغي استبدالها بعبارات ''الهجمات الإرهابية'' و''الجماعات الإرهابية'' في الحالات التي تشهد تصميما واضحا على أنّ تلك الهجمات قد أطلقت على أيدي جماعات إرهابية. فلا حاجة إلى تعابير قانونية ملطِّفة في هذا السياق.

أخيرا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام إرفيه لادسو، ونائبة مدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة يوكا برانت، ومساعد نائب رئيس منظمة إنقاذ الطفولة غريغوري رام على بياناتهم. فقد أغنت مساهماتهم مناقشتنا في المجلس.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمبادرة المملكة المتحدة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الأطفال والتراع المسلح. وإنني أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة برانت؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لادسو، على إحاطاتهم الإعلامية. وقد أصغيت أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد رام، ممثل منظمة إنقاذ الطفولة.

إنّ الأطفال يحملون الأمل في تقدم البشرية. وقدرتهم على النمو في بيئة آمنة ومأمونة تعتمد على الرعاية والجهود المشترَكة من جانب الحكومات والمجتمع الدولي بأسره. لكنّ الأطفال هم المجموعة الأكثر ضعفا في أجزاء عديدة من العالم، وهم يخضعون لمعاناة ناجمة عن التراعات المسلحة. وحماية الأطفال في حالات التراع المسلح واجب ملزم لجميع أطراف التراع.

والصين يساورها القلق حيال انتهاكات حقوق الأطفال ومصالحهم، وهي تدعم الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة – وخصوصا مجلس الأمن – في استخدام كل منهما لمزاياه لحماية الأطفال في حالات التراع المسلح، استنادا إلى ولاية كل منهما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد ما يلي.

أولا، لحماية الأطفال من الأذى في التراع المسلح، من الأساسي منع التراعات المسلحة وحلّها. وينبغي لمجلس الأمن أن يركِّز على صون السلم والأمن الدوليين بوصفها مهمته الأساسية وإعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية من خلال الوساطة والمساعي الحميدة. وينبغي بذل الجهود لمنع نشوب الصراعات وحلها والتخفيف من آثارها بمعالجة أسبابها الجذريةز هذه هي الطريقة الفضلى لحماية الأطفال وهي أهم بكثير من تقديم الوصفات بعد اندلاع الصراعات. وليس جميع الصراعات متشابهة ولا ينبغي لمجلس الأمن عندما يعالج مسائل تتعلق بالأطفال والصراع المسلح أن يعتمد نهج الحل الواحد المناسب لجميع الحالات. وعلى الرغم من أن فرض الجزاءات هو أحد الطرق لمعالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، فإنها لوحدها لا يمكنها أن تستأصل الأسباب الجذرية لتلك المشاكل.

ثانيا، تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال في التراعات المسلحة. ولكي تكفل الحكومة المعنية فعالية آليات حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ينبغي لها أن تؤدي دورا قياديا. وينبغي تعزيز الاتصالات والتنسيق مع الحكومات. وينبغي لآلية حماية الأطفال في الصراعات المسلحة أن تحترم وجهات نظر الحكومة المعنية وتصغي إليها من خلال الحوار والتنسيق والتشاور. وينبغي إيلاء الأولوية لدعم ومساعدة الحكومة المعنية في جهودها الرامية إلى حماية الأطفال وحقوقهم ومصالحهم. تحث الصين الأطرافَ في الصراعات المسلحة على تنفيذ التزاماتها ذات الصلةوالالتزام بالقانون

الدولي الإنساني واحترام وحماية حقوق ومصالح الأطفال.ثالثا، تتطلب حماية الاطفال في النزاع المسلح من المجتمع الدولي، في جهوده الرامية إلى اعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع، أن يعتمد استراتيجية تهدف إلى تهيئة بيئة امنية واجتماعية مؤاتية للنماء الصحي للأطفال. وعلى المجتمع الدولي أن يمنح اولوية لإعادة ادماج الاطفال في اسرهم ومجتمعاتهم ولاستمرار تعليمهم، حتى يتمكنوا من استئناف حياتهم العادية.

ونحن نناشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى تعزيز تنسيقها وتعاونها واستخدام المزايا التي تتمتع بها كل واحدة منهما في المسعى المشترك لمساعدة البلدان التي تمر بحالات النزاع على بناء قدراتها لحماية الاطفال ومعاونتها في جهودها للقضاء على الفقر ولتوفير التعليم للجميع وللعمل صوب تحقيق التنمية المستدامة.

وستواصل الصين العمل مع جميع الاطراف في مسعى لتحسين حالة الاطفال في النزاع المسلح وستبذل قصارى جهدها لصون السلام والامن الدوليين بغية انقاذ الاطفال من معاناة الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الان ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

اشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، ومقدمي الإحاطات الاعلامية الاخرين على الاسهامات القيمة التي قدموها صباح هذا اليوم. وارحب بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ في وقت سابق مناقشة اليوم.

إن التقدم المحرز بالفعل خلال رئاسة لكسمبرغ للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح امر يدعو إلى التشجيع. وترحب المملكة المتحدة بالقيادة القوية التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي والسفير لوكاس بشأن هذا العمل. ونحن نتطلع إلى استمرار عملهما.

وتشكل هذه المناقشة تذكرة بسبب الاهمية الكبيرة لأعمال مجلس الامن. ويوثق تقرير الامين العام (S/2013/245)

الانتهاكات البشعة – الاف الاطفال الذين قتلوا وشوهوا بالأسلحة المتفجرة والقصف المستمر والاغتصاب المنهجي وتعذيب الفتيات والصبيان والاستخدام القسري للأطفال دروعا بشرية. واظهرت الممثلة الخاصة للأمين العام مناصرة فعالة وانخراطا نشطا لمنع ارتكاب تلك الانتهاكات الجسيمة ضد الاطفال. واشعر بالامتنان على تقريرها واشيد بفرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة على تقديم معلومات موثوقة وقائمة على الادلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الاطفال.

ولكن لا بد من المحافظة على درجة عالية من الطموح لجدول اعمال الاطفال والنزاع المسلح. وتدل على ذلك الطموح حملة الممثلة الخاصة، التي اعلنت اليوم، لمنع ارتباط أي طفل بالقوات المسلحة لأي دولة تمر بحالة نزاع بحلول عام ٢٠١٦. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما ذلك الهدف. وفي الاشهر الـ ١٢ الماضية، جرى التوقيع على خطط عمل وطنية مع اطراف النزاع في بورما والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع التوقيع على خطط العمل الاضافية قيد المناقشة ونتطلع إلى ذلك التوقيع. ويستفيد الاعتماد المتوقع لمشروع البيان الرئاسي اليوم من ذلك النجاح المحرز بتعزيز توافق المجلس على التصدي لمعتادي الانتهاكات.

واناشد الجميع التصدي لثلاثة تحديات على وجه الخصوص، وهي تحديدا، تنفيذ خطط العمل واعادة ادماج الاطفال ومكافحة الافلات من العقاب.

وندعو جميع اطراف النزاع التي لم تبرم خطط عمل إلى أن تفعل ذلك فورا. ولكن التوقيع على أي خطة عمل ليس سوى الخطوة الاولى. وعلى جميع اطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها في اقرب وقت ممكن. وبغية دعم تنفيذ خطط العمل تلك، على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والدول الاعضاء معالجة

فجوات التمويل ومنح الاولوية لنشر كبار المستشارين في مجال حماية الطفل.

وتقع المأساة الكبرى على الاطفال الذي ينشأون كبارا لإدامة دوامة التراع. فيصبح الاطفال، الذين حرموا من الطفولة والمترل والتعليم، واقعين في مصيدة عالم للتراع المسلح. ويمكننا دعم انجاح اعادة ادماج هؤلاء الاطفال في المجتمع بوقف استخدام المدارس للأغراض العسكرية وتأمين احكام لحماية الاطفال في عمليات السلام.

واخيرا، إن افلات مرتكبي الانتهاكات ضد الاطفال من العقاب امر غير مقبول. وينبغي الا يساور الجناة أي شك في انه سيجري التحقيق في جرائمهم وسيعقبه اجراء المحاكمات، على نحو ما بينته محاكمتا توماس لوبانغا ديبلوا وتشارلز تايلور والاحالة مؤخرا لبوسكو نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية. والتعاون بين مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية امر بالغ الأهمية لكفالة تلك المساءلة.

ويتوقف مستقبل الاطفال في جميع ارجاء العالم على ارتقاء الأمم المتحدة إلى مستوى هذه التحديات. وينبغي الا يكون هناك أي طفل في أي مكان معرضا للخطر بلا داعي او يعاني من التراع. ويشير البيان الرئاسي المقرر اعتماده اليوم إلى ذلك التصميم.

استأنف مهامي الان بصفتي رئيس مجلس الامن.

معروض على المجلس مشروع بيان من الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. واشكر اعضاء المجلس على اسهاماتهم القيمة في مشروع البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بين اعضاء المجلس، سأعتبر أن اعضاء مجلس الامن يوافقون على مشروع البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الامن تحت الرمز S/PRST/2013/8.

تقرر ذلك.

اود أن اذكر جميع المتكلمين بان يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد على اربع دقائق، بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويرجى من المتكلمين الذين لديهم بيانات مطولة تعميم النصوص الخطية والادلاء بصيغة مختصرة في القاعة. وبتلك الطريق، سنتمكن من اختتام المناقشة قبل موعد الغداء.

اعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سينهاسني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): اود أن اشارك الاخرين تقديم التهنئة لرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الامن على عقد هذه المناقشة الهامة. كما اشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؛ والسيد هيرفي لادسو، وكيل الامين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة يوكا براندت؛ والسيد جورجي رام على البيانات الهامة التي ادلوا بها. واود أن اشيد بالجهود التي بذلتها لكسمبرغ بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. ويؤكد حضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ على الاهمية التي توليها لكسمبرغ لرئاستها.

وفي ما يتعلق بمسألة حماية الاطفال، فان تايلند ليس اقل شعورا بالقلق من أي حكومة اخرى. وفي ايلول/سبتمبر الماضي، كانت تايلند البلد الاول الذي وقع على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اجراء تقديم البلاغات. وجهودنا الحالية لمواءمة القوانين والنظم المحلية وآليات الحماية الهامة لخدمة اطفالنا تؤكد بشكل اضافي على التزاماتنا بتعزيز حماية الطفل. وظل تعاوننا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة تعاونا مثمرا وبناء وفعالا على مدى عقود عديدة ويستمر تعزيزه.

وبالرغم من أن تايلند ليست في حالة نزاع مسلح او مدرجة في جدول اعمال المجلس، فإنها تولي اهمية كبيرة لمسألة الاطفال والتراع المسلح. ونحن ندين جميع الانتهاكات الجسيمة

والجرائم المرتكبة ضد الاطفال في حالات النزاع المسلح، ونؤيد التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة بهذه المسألة.

وخلال المناقشة المفتوحة بشأن الاطفال والنزاع المسلح المعقودة في ايلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.6838)، عرضت تايلند آراءنا المتواضعة بشأن جوانب معينة لكيفية امكانية تحسين اداء الأمم المتحدة لمهامهما في التصدي لمسألة الاطفال على اساس مصلحة الطفل والخصائص الوطنية. واود أن اكرر آراءنا.

اولا، بالنظر لعدد اطراف الأمم المتحدة الفاعلة التي تعمل بشأن المسائل المتصلة بالأطفال، فان من الضروري بشكل مطلق أن يكون لكل طرف فاعل ولاية واضحة وان تحترم تلك الولايات والمسؤوليات. والأمم المتحدة مؤسسة تقوم على اساس المبادئ والقواعد. ولا يمكن أن تنفذ الولايات ولا يجب أن تنفذ او تمدد او تفسر بصور تعسفية. فالتفسير الخاطئ او تمديد تلك الولايات لن يقودنا إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز حماية الطفل، ولكنه بدلا من ذلك يضعف الجهود المشتركة للأمم المتحدة وبدون قصد يعرض الاطفال لخطر اكبر. وينبغي صياغة الولايات بصورة متأنية واعتمادها واستعراضها وتكييفها، ليس بمنافسة كل طرف للآخر ولكن دعما للميزات النسبية وللأدوار التي ينبغي لكل طرف في الأمم المتحدة أن يضطلع بها.

ثانيا، إن الحالات على أرض الواقع في مختلف البلدان فريدة من نوعها وتتطلب نهجا وخبرات مختلفة. ولذلك، من الضروري تماما أن تعمل الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع الحكومات المعنية وبموافقتها، ولا سيما عندما يكون لديها ولاية للتعامل مع أطراف من غير الدول، وذلك من أجل تجنب الآثار السلبية غير المقصودة.

ثالثا، يعتمد تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2013/245) والنهج المناسب للتوصل إلى حلول ناجحة اعتمادا كبيرا على جمع البيانات وتحليلها بصورة محايدة. ونحن نقدر تلقي معلومات هامة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، حسب الاقتضاء، لكن هذه المعلومات يجب أن تكون دقيقة وموضوعية وموثوقة وقابلة للتحقق. وتايلند تريد أن تؤكد بقوة على أهمية إشراك وموافقة الدول الأعضاء في إعداد التقرير من البداية.

رابعا، يستمر إدراج مزيد من الأطراف الجديدة في الصراع في المرفقات. وفي هذا الصدد، يجب، وهو أمر منطقي أيضا، تحديد معايير الإدراج في القوائم والشطب منها بوضوح في التقرير بعد مناقشتها بين أعضاء المجلس وإقرار المجلس لها رسميا، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٩ (د) من منطوق القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وتشجع تايلند المجلس على إيلاء أهمية متساوية لكل من الإدراج في القوائم والشطب منها، وكذلك لإجراء المناقشات اللازمة بشأن هذه المسألة بطريقة شفافة وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء المتأثرة.

لا يمكن لتايلند أن تؤكد بما فيه الكفاية على الأهمية التي نوليها لولايتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونعتقد أن الأطفال والنساء على السواء يجب ألا يستمروا في تحمل وطأة الحروب والصراعات. ولمجلس الأمن دور واضح في حمايتهم في حالات الصراع المسلح أو في الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولكن هذا الدور لا بد من أدائه بدقة وضمن إطار ولاية محددة بوضوح.

وبالنسبة للحالات الأخرى التي لا تندرج في إطار الصراع المسلح، يجب، وفقا للقانون الإنساني الدولي، اعتماد علاج كلي وشامل للجميع لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وجهود التنمية المستدامة والاعتبارات الأمنية. وأي شيء آخر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع على الأرض وأن يصبح نبوءة تخدم مصالح ذاتية، وذلك عند استخدام العلاج الخاطئ في الوضع الخاطئ. ومن الأمثلة على ذلك تايلند، فهي

ليست في حالة صراع مسلح ولا هي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي عدم إثارة مسألة الرصد المستقل والوصول لأنها ببساطة لا تندرج في إطار الولاية ولن يتم السماح بها. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة تايلند وفريق الأمم المتحدة القطري قد أعدا بالفعل ترتيبات متفق عليها ولا يزال التعاون الوثيق جدا قائما بينهما.

وأخيرا، ينبغي ألا يساء تفسير تنوع وجهات نظر الدول الأعضاء بوصفه دليلا على المعارضة لهذه القضية الهامة أو الإهمال أو عدم التعاون، ولكن بالأحرى باعتباره إسهاما هاما للغاية في تعزيز ودعم عمل الأمم المتحدة في مجال حماية أطفالنا على المدى الطويل. وأعتقد أننا جميعا نهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات على حماية أطفالنا، مستقبلنا.

السيد الحكيم (العراق): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لما ورد في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2013/245) المقدم إلى مجلس الأمن، وأتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى المملكة المتحدة بالتهنئة لرئاستها مجلس الأمن لهذا الشهر. كذلك نقدر الدور الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، من خلال تسليط الضوء على أوضاع الأطفال في التزاعات المسلحة من خلال عملية الرصد والإبلاغ. ونثمن الجهد الذي قامت به الممثلة الدائمة للكسمبرغ في هذا الصدد.

يؤيد وفد بلادي أن أغلب ما تم ذكره في التقرير من حوادث طالت الأطفال يعود سببها إلى التنظيمات الإرهابية التي تم إدراجها في التقرير ضمن قائمة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات ضد الأطفال في العراق. ولا يخفى على مجلسكم الموقر أن العراق يتعرض لهجمة إرهابية، تقوم أطرافها بانتهاكات ضد الأطفال، تشمل إما استهدافهم بشكل مباشر أو استغلالهم من خلال إشراكهم في تلك العمليات الإرهابية. ويكاد يكون عدد هذه الحوادث المسجلة طفيفا في مجتمع يندرج ما يقارب مجموع نصف سكانه في شريحة الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

لقد اتخذت الحكومة العراقية العديد من الإجراءات الوقائية التي من شأنها منع استغلال أولئك الأطفال من قبل الإرهابيين، وأهمها ضمان حق التعليم من خلال التعليم الإلزامي والمساءلة عن حالات التخلف عن التسجيل في المدارس ومتابعةالأطفال المستمرين في الدراسة للحيلولة دون ظاهرة التسرب من المدارس، بوصفها أحد الأسباب الجذرية لاستغلال الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية. كذلك، فإن الحكومة أخذت على عاتقها مسألة تأهيل الأطفال الذين تمت إدانتهم من قبل القضاء العراقي من خلال إدخالهم مراكز إعادة التأهيل تحت إشراف باحثين اجتماعيين متخصصين، لغرض دمجهم في المجتمع من جديد.

أما فيما يتعلق بمسألة انضمام بعض الأطفال الذين هم دون سنة الثامنة عشرة إلى قوات الصحوة، وكما أشار التقرير، فإننا نؤكد هنا أن القوانين العراقية تمنع انضمام من هم دون سن الثامنة عشرة إلى القوات الأمنية، لا سيما وأن معظم قوات الصحوة قد تم دمجها في القوات الأمنية النظامية، علما بأن السن القانوني للتعيين في الدولة العراقية هو ١٨ سنة، وخاصة التطوع للعمل ضمن القوات الأمنية والذي يحتاج إلى موافقة خطية موقعة من ذويهم.

إضافة للضمانات الدستورية والتزام العراق باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين والتي تمثل الإطار المعياري الأساسي لحماية حقوق الطفل، تأسست هيئة رعاية الطفولة في العراق، وهي هيئة قطاعية تضم أطرافا عدة من وزارات مختلفة، تعمل على وضع السياسات الوطنية لحماية الطفل العراقي والتركيز على ظاهرة تسرب الأطفال، وكذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعة الأطفال الذين

يعيشون في بيئات فقيرة من خلال المتابعة الميدانية المباشرة ونشر ثقافة حقوق الطفل في المناهج التعليمية باعتبارها جزءا من مناهج حقوق الإنسان وغيرها من الأنشطة، وذلك من أجل الحيلولة دون استغلال الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية. إن المجتمع العراقي مجتمع محافظ يهتم بشكل مباشر بالأسرة والأطفال والرعاية الاجتماعية.

وختاما، نتقدم بشكرنا إلى ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح وفريق عملها على جهودهم، ونشير إلى أننا سنستمر في التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة من أجل ضمان حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، بوصفها واحدة من أولويات الحكومة العراقية. ونتطلع إلى قيام السيدة ليلى زروقي بزيارتها إلى العراق في الشهر المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع الأطفال والتراعات المسلحة. وأود أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، والسيد إرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم.

على مدار الأعوام الاثني عشر الأخيرة منذ اتخاذ القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) في عام ٢٠٠١، أصبح موضوع الأطفال والتراعات المسلحة بندا منتظما في جدول أعمال مجلس الأمن. وتحقق تقدم كبير في تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه، خاصة وأن طبيعة التراعات المسلحة التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين قد تغيرت بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. ويتضح هذا من تقارير الأمين العام بشأن هذا الموضوع، والملاحظات التي أدلت بها وفود عدة خلال مناقشتنا اليوم.

وما فتئت الهند تدعم بقوة عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وقد خدم أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ جندي من القوات الهندية حتى الآن تحت الراية الزرقاء في جميع أركان العالم. والخبرة التي اكتسبناها خلال خدمتنا تلك جعلتنا ندرك أنه لم تتوفر بعد الموارد الكافية للوفاء بولاية قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وندعو، تحديدا، إلى نشر المزيد من المستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام.

وأثناء تلك العمليات، لا سيما في الآونة الأخيرة، رصد حفظة السلام الهنود في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تلك الممارسة المقيتة المتمثلة في استخدام الأطفال كمحاربين في التراعات المسلحة، لا سيما على يد من يطلق عليها مجموعات الميليشيا. ولا بد لمجلس الأمن أن ينظر في تداعيات هذه الظاهرة على ولايات المجلس الخاصة بعمليات حفظ السلام. وفي الإطار الأعم لموضوع مناقشتنا اليوم، نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة عملها مع السلطات الوطنية في تطوير القدرات لمعالجة موضوع الأطفال في التراعات المسلحة. وينبغي أن يكون دعم جهود السلطات الوطنية لضمان المساءلة مجالا رئيسيا للتركيز. وآلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ تتوخى مشاركة البلد المعني وتعاونه الوثيق كيما تعمل تلك الآلية بشكل فعال، وحتى يمكنها أن تؤدي دورا مفيدا في هذا الصدد.

ومن المهم أيضا أن يكون وصول الأمم المتحدة إلى المجموعات المسلحة من غير الدول في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة المعنية. ومن الضروري في هذا الشأن أن تنفذ خطط العمل الموقعة بين الحكومات المعنية والأمم المتحدة بشكل صارم.

ولا بد لبرامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإصلاح قطاع الأمن، في جملة أمور، أن تركز على ضمان العودة الآمنة للأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونرى أنه يمكن استخدام صندوق الأمم المتحدة

لبناء السلام من أجل إعداد مشاريع تركز على إعادة إدماج الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة.

وهناك مسألة تتعلق بتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2013/245) يود وفدي أن يضم صوته إلى أصوات الآخرين الذين أعربوا عن تخوفهم بشأنها.

إن الفقرة ١٦ من منطوق القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) تطالب الأمين العام برفع تقارير بشأن الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو تلك التي يسترعي الأمين العام انتباه مجلس الأمن إليها، بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، التي تحصر هذه المسائل، تحديدا، في تلك التي يرى أنها تهدد صون السلام والأمن الدوليين. وكل القرارات اللاحقة، التي تنبثق عن الفقرة ١٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، تؤكد هذا الإطار لتقرير الأمين العام. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أنه على الرغم من وضوح تلك الولاية، فقد تضمن تقرير الأمين العام مسائل لا يمكن اعتبارها تهديدا لصون السلام والأمن الدوليين كما ورد في المادة ٩٩ من الميثاق.

ونرى أنه، فيما خلا ولايته، فإن تقرير الأمين العام ينطوي على تشتيت مواردنا الشحيحة في معالجة مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة وتوجيهها إلى مجالات تتخطى بارامترات قرارات مجلس الأمن بشأن الموضوع. ونطالب المجلس بأن يحيط علما بتخوفنا هذا عند النظر في التقرير.

ختاما، أكرر دعم الهند القوي للأهداف الواردة في قرارات مجلس الأمن بشأن موضوع الأطفال والنزاعات المسلحة، والتزامنا المستمر بالمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتنا للمشاركة في هذ المناقشة وإتاحة الفرصة لعرض ملاحظات حكومة كولومبيا بشأن موضوع نوليه أهمية قصوى. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعروض علينا اليوم (S/2013/245).

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يقضي باستحداث آلية للرصد والإبلاغ وعرض التقارير بالتشاور الوثيق مع البلدان المعنية، وبالتالي مع حكوماتها. وفي هذا الشأن، نشدد على ضرورة إجراء تلك المشاورات الوثيقة في كل مراحل العملية، لا سيما قبل رفع مشاريع التقارير إلى نيويورك.

ولهذه الأسباب، ولأن الحكومة الكولومبية اتفقت على ذلك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وفي إطار آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن أي حوار بين الممثلة الخاصة والفريق القطري للأمم المتحدة، أو فريق الرصد، مع ممثلي المجموعات المسلحة غير الشرعية لن يكون ممكنا من دون الموافقة المسبقة والصريحة من الحكومة الكولومبية. ونلاحظ بقلق استمرار الاتصال بتلك المجموعات المسلحة غير الشرعية.

وعليه، فإنني أكرر ما قاله وزير الخارجية في تموز/يوليه ٢٠١١ خلال جلسة سابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع:

”من السذاجة المفرطة الاعتقاد بأن الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى متعددة الأطراف يمكن أن تغير ذهنية المجموعات الإرهابية، التي تبث الخوف بين السكان منذ عقود، وتستفيد من الأنشطة غير المشروعة، وتستخدم الإرهاب سبيلا: تستخدم الأطفال كأداة لتحقيق تلك المآرب، ولطالما تجاهلت المعايير الوطنية والدولية“.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن الحكومة الكولومبية ترى من الأهمية أن تعزز آلية الرصد الضغوط الدولية على المجموعات الإرهابية كيما تكف عن أعمالها العنيفة وأنشطتها ضد

الأطفال بدلا من إنشاء إجراءات قد تضفي شرعية على تلك المجموعات بوصفها أطرافا سياسية يمكن التحاور معها.

وكولومبيا تؤكد أن دور الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح ينبغي أن يولي الأولوية في نهجه للتعاون والوقاية، نظرا لخطورة المسألة وأهميتها.

إن الدعوات التي تطالب الأمانة العامة بأن تقيم اتصالا مع الجماعات المسلحة غير الشرعية في نفس الوقت الذي تسعى فيه لإنشاء آليات عقابية، إنما تنطوي على التناقض وتثبط همة البلدان التي تعمل على تنفيذ خطط العمل وتطوير قدراتها الوطنية للوقاية من المشاكل من هذا النوع ومكافحتها ومعالجتها.

ومن ناحية أخرى، فإن من المهم – عند النظر في هذه الحالات – أن نضع في الاعتبار أن عمل مجلس الأمن ينبغي أن يركز على حالات الصراع التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعليه، فإن من الضروري تمييزها بوضوح عن الحالات التي ليست مدرجة في جدول أعمال المجلس. ويجب التعامل مع كل حالة على حدة، فضلا عن السعي إلى الاستجابات الملائمة للظروف المحددة والسياق المحدد لكل حالة.

وفيما يتعلق بتعزيز نظر المجلس في مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، فقد تشكل تسمية الجهات وإدانتها أدوات مفيدة، غير أنها ليست فعالة تماما. وفي ذلك السياق، فإنه ينبغي للمجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح أن يقيّما فعالية الآليات القائمة من حيث إسهامها في تعزيز القدرات الوطنية للدول.

وقد كان ذلك شاغلا محوريا بالنسبة للحكومة الكولومبية التي تدرك أن حماية الطفل لا تقتضي توفر ولاية دستورية لا جدال فيها فحسب، بل تقتضي أيضا التزاما أخلاقيا ومعنويا.

ختاما، أود – آخذا في الاعتبار سياق هذه المناقشة – أن أشير إلى إمكانية إنشاء آلية للجزاءات بشأن الأطفال والتراع المسلح. وينبغي أن نلاحظ أن الجزاءات لن تكون مجدية إلا عند تطبيقها على الحكومات التي لا تستجيب لنداءات المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال. بيد أن من شأن تنفيذ آليات الجزاءات فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول في الحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس أن يؤدي إلى تعقيدات شتى تتصل بشرعية الولايات وفعالية الإجراءات المتخذة، بالإضافة إلى مصداقية المنظمة. ومن المهم أن يضع المجلس في الاعتبار العناصر الأساسية للدول وأمنها قبل تنفيذ آليات جديدة لا تزال نتائجها غير واضحة.

وتثير المحاولة الرامية إلى إنشاء آليات جزاءات محددة الأهداف أسئلة من جميع الأشكال، وخاصة المسائل المتعلقة بالجماعات المسلحة غير المشروعة التي تنفذ أنشطة إرهابية، ولا تحترم القوانين الدولية أو المحلية. ونتساءل في ذلك السياق: كيف يتوقع المجلس تنفيذ الجزاءات التي يفرضها؟ ومن الناحية الأخرى، بأية معايير يمكن تنفيذ تلك الجزاءات على الجماعات المسلحة غير المشروعة؟ وما هي أنواع المسائل التي سيتم التصدي لها، وما هي أنواع الإجراءات التي تأخذها الحكومات في الاعتبار فيما يتعلق بالمنع والتعاون؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): إن لتشاد خبرة طويلة في رعاية الجنود الأطفال وحمايتهم على أساس من الاحترام العميق لتشريعاتنا الوطنية والتزاماتنا الدولية، نظرا لأنها عانت كثيرا من الحروب الأهلية والحروب في البلدان المجاورة. وقد أصبحت مختلف الحركات المسماة ”سياسية – عسكرية“ سمة من سمات بلدي. بعبارة أخرى، فإن تشاد تعتبر بلدا خارجا من الصراع، غير أنها بلد يسعى إلى تحقيق الاستقرار عبر سياسة مستمرة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، فضلا عن بناء بلد تسوده الديمقراطية وسيادة القانون.

لقد أوفى بلدي أيضا بالتزاماته بحماية اللاجئين من البلدان المجاورة، وخصوصا الأطفال. وتدل سياسة المصالحة الجارية التي ينتهجها بلدي على اهتمامنا بمصير الأطفال المقاتلين سابقا في الحركات المسلحة. ويسعى إلى توفير التدريب لهم بهدف إعادتهم إلى الحياة المدنية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا الثنائيين والدوليين، وخصوصا منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة كير الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، الذين قدموا مساعدة قيمة للغاية في هذا المجال.

غير أننا لم ننكر أبدا وجود الجنود الأطفال في قواتنا المسلحة بصورة عرضية في الماضي. فقد كان لا مناص من حدوث أخطاء في تحديد سن الأطفال في بعض الأحيان، نظرا إلى أن الهياكل الأساسية للدولة كانت لا تزال في طور التشكيل.

وبعد، فقد أصبح ممكنا القول في عام ٢٠١١ أنه لم يعد هناك أي جنود أطفال في تشاد. وعليه، ينبغي أن يرفع اسم بلدي من القائمة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام، إن لم يكن ذلك بسبب الحالات الاستثنائية المتعلقة بوجود حوالي ٣٠ طفلا في جماعة بابا لاديه التي عادت من جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على إبرام اتفاق مصالحة معها. وقد أفرج عن أولئك الأطفال على أية حال.

ويزخر بلدي بالكثير من الشباب والبالغين وهو ليس بحاجة إلى تجنيد القصّر في صفوف جيشه. وتكمن المفارقة في أن قواتنا المسلحة لا تزال مدرجة في قائمة الأمين العام، الأمر الذي يشير إلى حملة تشهير غير عادلة بالجيش الوطني التشادي الذي لا يزال يضطلع بمهامه الدولية بقدر عال من الشجاعة والكرامة واحترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفل.

ونحن لا نزال على تلك اللائحة السوداء الشهيرة بسبب عملية بدأت في عام ٢٠١٢ وهي تهدف إلى تنفيذ خطة عمل لم تنجز بعد مع شركائنا. وقد تم التعجيل بتنفيذ تلك العملية منذ آخر زيارة للسيدة زروقي إلانجمينا في منتصف أيار/مايو، وقد تم التوقيع خلالها على خريطة طريق في ذلك الصدد. ونعوّل على شركائنا في اليونيسيف في العمل إلى جانبنا بنشاط على تنفيذ خريطة الطريق هذه.

وأود – إن كان ثمة وقت إضافي – أن أشدد على بعض التدابير الأساسية المحددة التي اتخذتها حكومة بلدي بالفعل بهدف التعجيل برفع اسم بلدي من القائمة، فضلا عن منع أي انتهاكات ضد الأطفال. أولا، تحسين التشريعات المذكورة آنفا التي تحظر تجنيد القصّر عبر اعتماد مشروع توجيهي أعدّ بدعم من اليونيسيف في بداية شهر تموز/يوليه. واتفق على برنامج للعمل المتعلق بعملية التحقق المشتركة التي تشمل الجيش الوطني التشادي وفريق الأمم المتحدة الخاص بشأن الحالة في ثماني مناطق عسكرية.

ومن المتوقع أن تطلق البعثة التجريبية المشتركة الأولى أنشطة في منطقتين في ٢٤ و ٣٠ حزيران/يونيه. ويتبع ذلك أنشطة في مناطق أخرى في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وقدّم إلى الكونغرس الوطني مشروع قانون بشأن حماية الطفل، بما في ذلك وضع المدنيين والعقوبات المفروضة على تجنيد واستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة، في ٣١ أيار/مايو. وأنشئت أيضا إدارة لشؤون حماية الطفل في صفوف الجيش الوطني.

ويبدو لنا مرة أخرى، أنه ليس من الإنصاف في شيء أن يساء إلى جيشنا بأسره وتشوه سمعته في نظر العالم لأسباب إجرائية.

وندعو إلى وضوح الرؤية لدى الذين يدافعون عن حقوق الطفل، والذين يضطلعون بدور نحترمه بالتأكيد، غير أنهم يقيموّن الحالة في تشاد على نحو أكثر سلبية مما هي عليه بالفعل، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الحالة التي تبدو أفضل كثيرا مما هي عليه في العديد من البلدان في سائر أنحاء العالم.

وإذ أختتم بياني، أود أن أكرر التأكيد على أنه لم يعد هناك جنود أطفال في الجيش الوطني التشادي أو في الوحدة

التشادية في مالي، وأن تشاد تتعاون بصورة نشطة مع الأمم المتحدة لكفالة رفع اسم الجيش الوطني التشادي من قائمة الأمين العام بصورة دائمة. وستواصل تشاد احترام التزامها بحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

وأود أن أختتم كلمتي بتقديم التهنئة لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أهنئ جميع الشخصيات البارزة الموجودة هنا، على تعليقاتها الهامة وذات الصلة التي تابعها الوفد التشادي عن كثب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والتراع المسلح. وتشمل الدول الـ ٣٨ الأعضاء التي تشكل هذه الشبكة غير الرسمية والتي تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، ما يلي: الأردن، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنن، بيرو، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، غواتيمالا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، ليختنشتاين، مالي، المكسيك، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، واليابان.

وتشكر مجموعة أصدقاء الأطفال والتراع المسلح رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة، فضلا عن توجيه الشكر إلى الممثل الخاص ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على موافاتهم مجلس الأمن بالمعلومات والتحليلات في الوقت المناسب بشأن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال في جميع أنحاء العالم.

بيد أن مجموعة الأصدقاء تأسف، في هذا الصدد، لأنه لم يتسن عقد مناقشة اليوم في شكل جلسة مفتوحة، كما حدث في الماضي. توفر المناقشة المفتوحة التقليدية الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتعيد علنا التأكيد على التزاماتها بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح في جميع أنحاء العالم وتقديم المشورة والتوصيات إلى مجلس الأمن لاتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة من جانب العضوية الأوسع بشأن مسألة تهمنا جميعا. تؤكد الدول الأعضاء الـ ٣٨ التي تؤلف مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والتراع المسلح من جديد بأقوى العبارات دعمها للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن لكفالة توفير الحماية الكاملة للأطفال من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم في التراع المسلح.

منذ عام ١٩٩٩، أنشأ مجلس الأمن نظام حماية قويا ينفذه شركاء المجلس دون كلل في الميدان، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف وفرق العمل ومنظمات المجتمع المدني. يتمثل جزء من نظام الحماية في كفالة نظر مجلس الأمن في حالة الأطفال المتأثرين بالتراع المسلح وتلقي معلومات بشأنها. في هذا الصدد، ترحب مجموعة الأصدقاء بالتقرير السنوي الأخير للأمين العام (S/2013/245) بشأن الأطفال والتراع المسلح وتؤكد مجددا على أهمية هذه التقارير السنوية، حتى يتمكن المجلس من تحسين حماية الأطفال المتأثرين بالصراع ومحاسبة الجناة.

وترحب مجموعة الأصدقاء بالتوقيع مؤخرا على خطط العمل من جانب حكومات ميانمار والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الأصدقاء الدول الأعضاء إلى إنشاء مجموعات أصدقاء على الصعيد المحلي، على غرار المنشأة في كينشاسا، لدعم الحكومات المعنية والأمم المتحدة في تنفيذ خطط العمل. ونشيد بعمل الممثلة الخاصة لتشجيع وضع وتنفيذ خطط عمل مع الحكومات المدرجة أسماؤها وندعو الآن الممثلة الخاصة إلى مضاعفة جهودها مع الأطراف من غير الدول.

وتحث مجموعة الأصدقاء كذلك الدول الأعضاء المعنية على السماح بإقامة حوار بين الأمم المتحدة والأطراف من غير الدول من أجل التأثير عليها لوقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ووضع وتنفيذ خطط عمل تحقيقا لهذه الغاية. وتود مجموعة الأصدقاء أيضا أن ترى المزيد من الشفافية في خطط العمل وتدعو الأطراف الموقعة إلى نشر التزامات خطة العمل على نطاق واسع لتيسير الجهود المبذولة في المجتمع المحلي لرصد جهود التنفيذ ودعمها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الاختبار الحقيقي المقبل لعمل المجلس في وقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من الصراع هو الكيفية التي سيتعامل بها المجلس مع فئة الأطراف التي أدرجها الأمين العام باعتبارها متمادية في ارتكاب تلك الانتهاكات. تشكل أطراف الصراع هذه، التي تنتهك حقوق الأطفال بصورة مستمرة والمدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام منذ أكثر من خمس سنوات، أكثر من نصف الأطراف المدرجة من جانب الأمين العام.

وتكرر مجموعة الأصدقاء دعوة المجلس إلى ضمان أن تؤدي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال إلى فرض الجزاءات في جميع لجان الجزاءات ذات الصلة، واتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجناة الممعنين، وفي الحالات التي لا توجد فيها لجنة جزاءات معنية، النظر في كيفية معالجة تلك الثغرة من خلال الوسائل الاستباقية. ونرحب بالمناقشات الأخيرة التي جرت في الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح بشأن الخيارات المتاحة لزيادة الضغط على الجناة المتمادين. وفي هذا الصدد، نطلب إعداد تقرير للأمين العام يتناول على وجه التحديد الجناة والكيفية التي يمكن بها محاسبتهم.

كما تدعو مجموعة الأصدقاء المجلس إلى كفالة أن تقدم الممثلة الخاصة إحاطات إعلامية بصفة منتظمة إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، ولجان الجزاءات ذات الصلة التابعة للمجلس ومجلس الأمن مباشرة، ولا سيما بشأن الحالات الناشئة مثل ليبيا وسوريا والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال مالي.

(تكلم بالفرنسية)

لا تزال التدابير الملموسة الرامية إلى محاسبة الجناة على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال نادرة، كما أشار الأمين العام في تقريره السنوي، غير أن محاسبة الجناة تشكل عنصرا حاسما من أجل حماية حقوق الأطفال. وتشجع مجموعة الأصدقاء الدول الأعضاء على تعزيز آليات المساءلة والقدرات القضائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق وضع تشريعات لحماية الطفل تجرم جميع أعمال العنف الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. وفي الحالات التي تكون فيها السلطات الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على محاسبة الجناة، على سبيل المثال، بسبب نقص القدرة أو الموارد، يمكن بل وينبغي أن تضطلع آليات العدالة الدولية، بما في ذلك من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المخصصة والمختلطة، بدور تكميلي.

وتتمثل الوسيلة الأخرى التي يمكن بها تعزيز تدابير المساءلة، وأن يحدث المجلس بها تأثيرا إيجابيا مباشرا في حياة أطفال العالم الذين يقعون في براثن الصراع، في تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في جميع ولايات بعثات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو مجموعة الأصدقاء أيضا إلى أن يكفل المجلس نشر مستشاري حماية الأطفال بأعداد كافية للقيام بمهام البعثات في مجال حماية الطفل، وأن لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى القيادة العليا للبعثات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى مراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان كرواتيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأذربيجان.

نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم ونعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة زروقي على عملها القيم. أسهمت جهودها الدؤوبة في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والتراع المسلح. ونود أن نؤكد لها دعم الاتحاد الأوروبي القوي لولايتها.

ونرحب بإتاحة الفرصة لنا لنتكلم اليوم. وإذ نقر بالأسباب العملية للشكل الذي اتبع في تنظيم المناقشة في هذه الجلسة، نتطلع إلى العودة في المستقبل إلى ممارسة تناول الموضوع في مناقشات مفتوحة.

يذكرنا التقرير السنوي للأمين العام (S/2013/245) بالتحديات الماثلة أمامنا. شهدنا إحراز تقدم في بعض المجالات – على سبيل المثال، بزيادة عدد خطط العمل. ما زال الأطفال في العديد من البلدان يعانون معاناة شديدة من الصراع المسلح. تثير الحالة في سوريا الانشغال بصفة خاصة وأشد إلحاحا. يعاني الأطفال هناك منذ أكثر من سنتين من أبشع الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز تقرير الأمين العام الحالة الصعبة للأطفال في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

يشكل الاستهداف الواسع النطاق للمدارس واستخدامها العسكري مصدرا للقلق الشديد. يتعرض الأطفال للخطر عندما تشن الجماعات المسلحة الهجمات على المدارس أو المستشفيات أو تحتلها. نحث بقوة أطراف الصراع على وضع حد لهذه الممارسة.

ويسلط التقرير الضوء أيضا على الممارسة المتنامية للدول المتمثلة في اعتقال الأطفال واحتجازهم، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص للعنف الجنسي. يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع العنف الجنسي ضد الأطفال والتصدي له، بما في ذلك عن طريق توفير الخدمات المناسبة والميسرة لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، مما يدلل على أهمية عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. كما نؤيد عمل وفد لكسمبرغ بصفته رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ونرحب ببيان اليوم الرئاسي (S/PRST/2013/8). ومن أجل تحقيق المزيد من التقدم، نود أن نشير إلى النتائج القيمة للحلقة الدراسية التي نظمتها مؤخرا ليختنشتاين والمنظمة غير الحكومية واتشليست.

أودأن أذكر بعض هذه النتائج. ينبغي أن تكون الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الممثلة الخاصة للأمين العام إلى مجلس الأمن، وفريقه العامل ولجان الجزاءات ذات الصلة، كالتي قدمتها إثر زيارتها إلى سوريا، بندا معتادا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عموما تطبيق مجموعة أدوات الفريق العامل تطبيقا كاملا على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

تتماشى تلك التوصيات مع ما ورد في تقرير الأمين العام، وسوف تسهم في تناول مسألة الجناة المتمادين على نحو واف. لا يزال هناك ٢٩ طرفا مدرجا منذ خمس سنوات أو أكثر. من شأن الأداة المتمثلة في الرحلات الميدانية المنتظمة التي يقوم بها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن تساعد في متابعة تنفيذ خطط العمل، شأنها شأن الشبكات المحلية جيدة التنسيق للحكومات والجهات الفاعلة التابعة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضا أن تسمح الدول الأعضاء للأمم المتحدة بالوصول بلا شروط إلى الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول.

لا تزال المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور حاسم في مكافحة الإفلات من العقاب. ينبغي التعامل مع الجرائم الخطيرة موضع الاهتمام الدولي عن طريق النظم القضائية الوطنية، لكن عندما تكون النظم القضائية الوطنية غير راغبة

أو غير قادرة على القيام بذلك، على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أن تنظر في إحالة تلك الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن للمزيد من الحوار المؤسسي بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن والمتابعة الفعالة للحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية أن يساعد في كفالة المساءلة.

وبما أنه من الأهمية الحاسمة بمكان تنفيذ الالتزامات القائمة، أود أن أقدم للمجلس تقريرا مستكملا عن الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي.

لقد أنفق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ٢٠٠ مليون يورو بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ على المساعدات المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح في البلدان المدرجة في تقرير الأمين العام. ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضا بمنهجية على تناول موضوع حماية الأطفال في جميع عمليات وبعثات الاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات. فعلى سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأوروبي الحد الأدنى من معايير التدريب، وعرض على موظفيه الدبلوماسيين في عام ٢٠١٣ برنامجا تدريبيا متخصصا بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبعثات التدريب التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، وكان آخرها في مالي، توفر التدريب للقوات المسلحة في ما يخص، ضمن جملة أمور، القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وللأطفال الحق في التحرر من الخوف والعوز. فلنتأكد من أن بإمكانهم أن يستمتعوا بطفولتهم، حتى يصبحوا أعضاء أقوياء وواثقين من أنفسهم ومسؤولين في مجتمعاتنا المحلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أهنئكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر، كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في التراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية، وكذلك السيدات والسادة الذين قدموا إحاطات إعلامية إلى المجلس في بداية جلسة هذا الصباح. وأرحب بوجود السيد جان أسيلبورن بيننا.

لقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام المعروض علينا عن الأطفال والتراع المسلح (S/2013/245). وعلى الرغم من أن الممثلة الخاصة قد تطرقت لأول مرة في تقريرها هذا إلى الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة، خاصة في ما يتعلق بتجنيد الأطفال، إلا أن ما يدعو إلى الأسف أن الممثلة الخاصة قد احتاجت لأكثر من عامين، صدرت خلالهما عشرات التقارير السياسية والإعلامية الموثقة، ومئات الشهادات من قبل جهات أممية وأطراف غير حكومية معروفة، أكدت لجوء الجماعات الإرهابية السلفية والوهابية التكفيرية إلى تجنيد الأطفال في صفوفها، لتدرج اليوم هذه الجماعات المسلحة الإرهابية في قائمة العار جراء تجنيد الأطفال السوريين في صفوفها.

وكم كنا نتمنى لو أن السيدة الممثلة الخاصة قد طلبت في توصيتها الواردة في التقرير حول سوريا من الدول الداعمة والراعية للجماعات الإرهابية المسلحة، وهي باتت معروفة للجميع، أن توقف دعمها بالمال والسلاح والعتاد والإعلام واستخبارات لتلك الجماعات من جهة، وأن ترفع اجراءاتها الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، التي يذهب ضحيتها الطفل السوري أولا، نتيجة فقدان البرامج التنموية والتمويل وإضعاف الاقتصاد الوطني.

إن ما يدعونا إلى القلق هو إصرار الممثلة الخاصة، مجددا، على إدراج القوات الحكومية السورية في القائمة الملحقة بالتقرير وتحميلها المسؤولية عن قصف المدارس والمستشفيات وقتل وتشويه الأطفال، بل وإضافتها هذا العام لادعاءات بارتكاب عمليات عنف جنسي ضد الأطفال. وأودهنا أن أتطرق إلى كل ادعاء من تلك الادعاءات على حدة.

أولا، قصف المدارس والمستشفيات. لقد استقبلت بلادي سوريا بكل رحابة صدر الممثلة الخاصة والوفد المرافق لها أواخر عام ٢٠١٢، والتقت السيد زروقي مع الوزراء المعنيين، خاصة وزير التربية والتعليم، الذي زودها بمعلومات موثقة تثبت مدى الإرهاب الذي يتعرض له قطاع التعليم والمدارس من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة. كما أجرت السيدة زروقي زيارات ميدانية موسعة لمدارس ومشافٍ ومراكز إيواء في محافظتي دمشق وحمص وريفهما. إلا أنها اختارت، لسبب ما، أن تتجاهل ما رأته بأم عينيها من استخدام الحكومة السورية للمدارس كمراكز إيواء للأسر المهجرة، وليس كأهداف لقصفها. هذا في الوقت الذي تتكرر فيه الاعتداءات المتعمدة للمجموعات الإرهابية المسلحة على المؤسسات التعليمية ي سوريا في حالات موثقة جرى فيها إرغام الأهالي على عدم إرسال أطفالهم إلى المدارس، من خلال تفجير العبوات الناسفة في حرم المدارس أو بالقرب منها، أو عبر استهداف المدارس بالقذائف بشكل متعمد. وكلكم تذكرون كيف تم قصف كلية الهندسة في جامعة حلب وكلية الهندسة في جامعة دمشق. أما مؤسسات القطاع الصحي، فقد استُهدفت بجميع مكوناتها من قبل المجموعات المسلحة الإرهابية، التي خرّبت وأحرقت وسرقت أكثر من ٣٥ في المائة من المشافي السورية. وقد زودنا الممثلة الخاصة بتسجيل مصور عن التحضيرات التي قام بها الإرهابيون لتفجير مشفى القصير، ومن ثم حادثة التفجير نفسها التي جرت بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بالصوت والصورة، ومع ذلك لا نرى ذكرا لتلك الجريمة المروعة في التقرير، وهي الحادثة الكفيلة بحد ذاتها بإدراج تلك المجموعات الإرهابية في قائمة العار بفعل قصف المستشفيات والمدارس.

ثانيا، قتل الأطفال وتشويههم. لقد شهد العالم سلسلة الجرائم المقززة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الإرهابية بحق الأطفال منذ بداية الأزمة. فالطفل محمد قطاع ذو الأربعة عشر ربيعا أعدم رميا بالرصاص قبل أيام من قبل عناصر من كتيبة إرهابية أصولية تابعة لجبهة النصرة تدعو نفسها ''الهيئة الشرعية التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام''، وذلك بعد جلده وتعذيبه أمام ناظري أبيه وأمه، بتهمة الكفر في حلب! أما الطفل الآخر فيصل ذو السنوات الأربع، فقد أعدم شنقا على أيدي الجماعات المتطرفة في حلب أواخر عام ٢٠١٢، وذلك بعد اغتصابه وسحله مسافة طويلة. ثم نذكر ما بثته قناة ''العربية'' السعودية بحماس، قبل يومين عن شيخ سلفي وهابي كويتي يدعى شافي العجمي، يتباهى في خطبة له بنحر الأطفال السوريين في قرية حطلة في دير الزور. هذا غيض من فيض من أنشطة جبهة النصرة التي أدرجها مجلس الأمن في قائمة المنظمات الإرهابية، قد كان حريا بمعدي هذا التقرير أن ينسجموا مع توجهات مجلس الأمن في هذا الخصوص.

ثالثا، العنف الجنسي ضد الأطفال. كيف يمكن ألا تجد جرائم ارتكاب الجماعات الإرهابية المسلحة لاغتصاب واعتداء جنسي وقتل ضد النساء والفتيات الصغيرات في سوريا مكانا لها في تقارير الممثلة الخاصة، بالرغم من كل التقارير التي وثقت امتهان الجماعات المسلحة لاختطاف النساء والفتيات واستغلالهن ''كسبايا'' أو ''كجوارٍ'' لمتعة الإرهابيين، فيما يقوم رعاة تلك الجماعات الإرهابية المسلحة من زعران الجهاد وشذاذ الآفاق وأكلة لحوم البشر، المتواجدون في بعض مشيخات الخليج البترودولارية، بإصدار فتاوى علنية على الفضائيات يبيحون لهم بموجبها ارتكاب مثل هذه الجرائم تحت ستار ما أسموه ''الجهاد الجنسي'' أو ''جهاد المناكحة''!!

إننا نستهجن تخصيص ثلاث عشرة فقرة في التقرير للحديث عن الجمهورية العربية السورية، والتجاهل التام لذكر أي إشارة لمعاناة الأطفال السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل. وقد لفتنا عناية السيدة زروقي عدة مرات منذ توليها لمنصبها إلى ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها في تقاريرها، ولكنها للأسف لم تفعل ذلك.

ختاما، أود أن أشير إلى أن الحكومة السورية ملتزمة بتعهداتها بشأن حماية مواطنيها، وخاصة الأطفال منهم، وأن كل انتهاك لسلامة هؤلاء الأطفال وأمنهم يخضع لآليات مساءلة مشددة. وقد أقرت الحكومة السورية قانونا بتاريخ ٦ أيار/مايو يقضي بإضافة مادتين إلى قانون العقوبات، وهو يتعلق بتجريم من أشرك الأطفال دون سن الثامنة عشرة بأعمال قتالية من أي نوع كانت، والعقوبة هي الأشغال الشاقة من ١٠ إلى ٢٠ سنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد ثو (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تزويدنا بالتقرير الوارد في الوثيقة S/2013/245. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إشادتها الإيجابية بحكومة ميانمار على الخطوات الهامة التي اتخذتها لحماية الأطفال بشكل أفضل.

أجل، يسرّ وفد بلدي أن يرى في تقرير الأمين العام العديد من الاستنتاجات الإيجابية المتعلقة ببلدنا. فالفقرة الأولى بشأن ميانمار تسلّط الضوء على حقيقة أنّه

”كانت هناك التزامات وأعمال مشجعة نفّذتها حكومة ميانمار في عام ٢٠١٢ لمنع وإنهاء الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال“

وهي تُقِرّ أيضا بأنّ عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة الوطنية قد انخفض، بفضل تدابير المنع وعمليات التجنيد المشددة. وجاء هذا التقدم نتيجة التدابير الإصلاحية الديمقراطية الواسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة الجديدة قبل ما ينيف قليلا عن السنتين الماضيتين، والتي شملت التزامها المجدد وجهودها الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للسكان، وبينهم النساء والأطفال. والتوقيع في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على خطة عمل بين حكومة ميانمار والفريق القُطْرِي التابع للأمم المتحدة شكّل تطورا تاريخيا أكّد التزام الحكومة الثابت بإنهاء تجنيد واستخدام القوات المسلحة للأطفال القاصرين.

وقد اكتسب تنفيذ خطة عملنا زخما بإطلاق حملة توعية بين القوات المسلحة، على مختلف المستويات، بالتعاون مع فريق العمل القُطْري المعني بالرصد والإبلاغ، ترمي إلى زيادة فهم القوانين والأحكام التي تمنع تجنيد القاصرين. وكانت هناك تقارير بشأن زيادة طفيفة في عدد الشكاوى ضد تجنيد القاصرين في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١، لكنّ ذلك لم يكن نتيجة زيادة حقيقية في عمليات التجنيد، بل نتيجة الإدراك المعزز لآلية الشكوى وحرية التعبير الجديدة.

وبعد سبعة أشهر من توقيع خطة العمل، سُمِح لما مجموعه ٦٦ مجنَّدا قاصرا بالتسريح وإعادة الإدماج مع ذويهم في مناسبتين. وخلال عام ٢٠١٢ وحده، رُفِض في مرحلة الفرز ٥٣٨ قاصرا كان يحتمل تجنيدهم. وقد لا يتطابق عدد المسرَّحين حتى الآن مع قائمة المجنَّدين المشتبه بكونهم قاصرين، التي قدَّمها فريق العمل القُطْري، لأنّ التدقيق في ذلك والتحقُّق منه بشكل كامل في جميع أنحاء البلد يستغرقان وقتا طويلا؛ كما أنّ القائمة قد تتضمن شكاوى مُلفَّقة. ووفد بلدي يدرك تماما أنّه لا يزال هناك تحديات عديدة يتعين التصدي لها. وقد تكون هناك بعض حالات الأفراد المذنبين بارتكابهم التجنيد غير القانوني عمدا أو بدون قصد. والحكومة لا تتغاضى عن مثل هؤلاء المنتهكين على نحو فردي. لذا، يجب علينا أن نميِّز حالات أفراد معيَّنين عن سياسة القوات المسلحة بأسرها، التي لديها قوانين تمنع تجنيد الأطفال القاصرين للخدمة العسكرية.

وفيما يتعلق بالوصول إلى الأفواج التنفيذية، فإنّ الحكومة منذ إطلاق خطة العمل، سمحت فعليا لفريق العمل القُطْري

بتنفيذ ما لا يقل عن ١٠ زيارات لرصد القيادات الإقليمية، ومرافق التدريب العسكري الأساسي، ومراكز التجنيد العسكري وأفرقة التجنيد المتنقلة. وقد أوقِفت الزيارات لبعض المناطق نظرا لغياب العديد من الضباط والرُّتَب الأخرى عن أفواجهم لأداء واجبات وطنية جارية في ظل أسباب قاهرة في مجال الدفاع أو الأمن أو منع الكوارث أو إعادة الاستقرار. وغياب أعداد كبيرة من ضباط الصف لا يُسهم في زيارات رصد فعالة أو مجدية.

وكما ذكر وفد بلدي مرارا وتكرارا، فإنّ أفضل طريقة لتعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح هي معالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات بتوطيد السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان. والانتهاكات الواردة في التقارير حدثت أثناء اشتباكات عسكرية في ولاية كاتشين قبل سنة. وهذا القتال أصبح اليوم من الماضي. فقد صمتت البنادق في كل زاوية من البلد منذ توصلت الحكومة مؤخرا إلى اتفاقات وقف إطلاق النار مع كل الجماعات المسلحة تقريبا، بما فيها الجماعة المتبقية من منظمة استقلال كاتشين، التي توصلت أيضا إلى اتفاق مع الحكومة في محادثات سلام حدثت مؤخرا. وفي الأسبوع الماضي فقط، سمحت الحكومة بالوصول الإنساني إلى ولاية كاتشينا للمرة الأولى في سنة. ونأمل لانتشار السلام والأمن أن يقضي على الانتهاكات المزعومة في إطار القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية.

إنّ خطة العمل والالتزام المجدد هما الآن قيد التنفيذ للمضيّ بمعالجة هذه المسألة. والحكومة بحاجة إلى المزيد من تشجيع الأمم المتحدة، مع تفهم كامل لتحدياتنا، بغية تسريع تنفيذهما. وإذا استطاعت الأمم المتحدة زيادة دعمها لجهود ميانمار لتحقيق التنفيذ الكامل لخطة العمل، وشطب قوات ميانمار المسلحة، تاتمادو كاي، من القائمة، يمكن أن تصبح ميانمار حكاية نجاح لإنهاء استخدام الجنود الأطفال. ولتلك الغاية، تتطلع ميانمار إلى العمل بتعاون وثيق مع مكتب الممثلة الخاصة والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة مالينغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أطلب من المترجمين الشفويين أن يصغوا إلى بياني بعناية، لأنني سأحاول تجاوز التفاصيل نظرا إلى الوقت المحدود المتاح. وأود في البداية أن أعرب عن مدى سروري برؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. إنّ وفد بلدي ممتنٌّ للمجلس على إدراجه في جدول أعماله مسألة ذات تأثير خاص على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مسألة الأطفال والنزاع المسلح. كما أود أن أغتنم الفرصة لكي أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2013/245) بشأن هذه المسألة. وأشكر أيضا السيدة ليلى زروقي، والسيد إرفيه لادسو، والسيدة يوكا برانت والسيد غريغوري رام، على أعمالهم المتعلقة بمشكلة الأطفال والنزاع المسلح.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، ٢٠١٢، ذكرت السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، في تقريرها السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف ”استمرار تشويه واختطاف آلاف الأطفال وتعرضهم للعنف الجنسي وحرمانهم من المساعدة الإنسانية ومن الرعاية الصحية في كثير من البلدان.“

ومضت تقول إنّ الأطفال في عدة بلدان أيضا ” استخدموا في التفجيرات الانتحارية وكدروع بشرية“. وهذا الوصف ينطبق تماما على العذاب الذي يعانيه الأطفال الكونغوليون يوميا بسبب وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية المتعددة، ولا سيما متمرّدو حركة ٢٣ مارس (م -٢٣)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوى الديمقراطية

المتحالفة – الجيش الوطني لتحرير أوغندا وسواهم ممّن ينهبون الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الحقيقة، إنّ لغة الأسلحة والعنف قد عادت إلى الظهور في شمال كيفو، لأنّ متمردي م -٢٣ الذين خرجوا من صفوف الجيش الكونغولي في نيسان/أبريل، ٢٠١٢، وجّهوا أسلحتهم نحو الجيش النظامي.

يتعلق بتوفير الامن، على مجلس الامن أن يأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق الاطفال، بما في ذلك في مفاوضات السلام، والضرورة الملحة لإنهاء الافلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الاطفال. كما أن عليه أن يدعم وضع البرامج والسياسات الرامية إلى حماية الاطفال وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفي الختام، يرفض وفد بلدي الاستهداف المتعمد والمقنن للمدارس والمعلمين والطلاب باعتباره اسلوبا للحرب. واعترف الامين العام، في تقريره السنوي لعام ٢٠١٣ عن الاطفال والتراع المسلح (S/2013/245)، بان استخدام المدارس للأغراض العسكرية واسع النطاق. وضمن الحالات البالغ عددها ٢٢ الواردة في التقرير، انطوت ١٩ حالة على انتهاكات متصلة بالتعليم، بما في ذلك مدارس قصفتها بالقنابل وسوتها بالأرض الاطراف المتحاربة وطلاب وموظفو تعليم تعرضوا للتهديد والاختطاف والقتل.

واخيرا، يشد وفد بلدي بالتزام مجلس الامن بالعمل على حماية الاطفال من الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضدهم في التراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية افريقيا الوسطى.

السيد دوبان (جمهورية افريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): يتيح لي بند جدول اعمال اليوم بشأن محنة الاطفال في وقت التراع الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ولأؤكد لكم على دعم وفد بلدي خلال فترة رئاستهم. واغتنم هذه الفرصة لأكرر امتناني لسلفكم، الممثل الدائم لتوغو، الذي اضطلع بأعماله على نحو مثالي الشهر الماضي حينما كان يتولى رئاسة المجلس.

واعرب عن امتناني للكسمبرغ، ممثلة بالسيدة سيلفي لوكاس ونائب رئيس الوزراء، التي تتولى رئاسة الفريق العامل الهام المعني بالأطفال والتراع المسلح. كما اشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسألة، ووكيل الامين العام لادسو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة انقاذ الطفولة، التي تضطلع فعلا بأعمال مثالية بشأن مسألة بالغة الاهمية للبشرية.

ويتسم بند جدول الاعمال قيد المناقشة اليوم بأهمية بالغة بالنسبة لنا، اذ انه يتصل بالأطفال ومستقبل البشرية ومستقبل عالمنا المشترك، الذي يجب حمايته من التهديدات، لا سيما في حالة التراع.

إن الحالة المتعلقة بالأطفال في جمهورية افريقيا الوسطى، التي تحسنت بشكل طفيف في عام ٢٠١٢، اصبحت مرة اخرى تنذر بالخطر بل حرجة منذ الأزمة التي ادت إلى تغيير النظام في ٢٤ اذار/مارس. ومن المؤكد أن اطفال جمهورية افريقيا الوسطى، سواء كانوا في جيش الرب للمقاومة او الاطفال المجندين في جماعات التمرد المختلفة او مجرد الاطفال المحرومين من التعليم بسبب الحرب، يعاون مشقة حادة تعرض للخطر مستقبلهم وحياتهم على السواء.

وفي حالة جيش الرب للمقاومة، فان الهجمات في اغلب الاحيان تستهدف المدارس، حيث يقوم المتمردون بتجنيد الاطفال لاستخدامهم جنودا اطفالا او لحمل الغنائم والمواد المسروقة والمنهوبة اذا كانوا صبيانا او لاستخدامهم رقيقا جنسيا وعاملات طهي اذا كانوا فتيات. وينطبق الامر نفسه على الجماعات المتمردة الاخرى، وبخاصة ائتلاف سيليكا،

الذي قام بتجنيد الاطراف لأداء المهام نفسها. وما يبعث على الاسى انه حتى الاطفال الذين نقلوا سابقا من التراع ومروا بمراكز انتقال وعادوا إلى اسرهم وبيئتهم الاجتماعية يجندون مرة اخرى. وهؤلاء الأطفال، بمن فيهم اطفال الشوارع، لم ينجوا من التجنيد القسري او الاختياري.

ومع أن المكان المناسب للأطفال كان ولا يزال مع اسرهم وفي الملاعب او في مراكز الترفيه، فان الاطفال المتأثرين بالتراع يلتحقون بما يسمى مليشيا الدفاع عن النفس لحماية قراهم، فيصبحون اهدافا مفضلة في التراع. ويتعرض الفارون في الادغال مع ابائهم وامهاتهم تجنبا للقتل لقسوة الجو والبعوض والحيوانات المفترسة ويخاطرون بالموت المؤكد.

وفي غضون ذلك، تصبح المدارس، إن لم تدمر، ثكنات حيث تستخدم الطاولات والمقاعد والكتب المدرسية حطبا للوقود. ما هو نوع العالم الذي نعيش فيه؟ ويتخذ المعلمون انفسهم من الادغال مأوى لإنقاذ حياتهم وحياة افراد اسرهم. وهذه الصورة المحزنة، كما قلت من فوري، تحطم أي امل ببناء بلد ينعم بالسلام، اذ أن قوته العاملة في المستقبل لن تكون مدربة او متعلمة بشكل كاف.

ولا يمكن احتواء الآفة أو القضاء عليها في جمهورية أفريقيا الوسطى إلا إذا بنينا دولة قانون تحترم الحقوق والحريات، بما في ذلك حقوق الأطفال وحرياتهم، وتكفلها؛ وتهيئ بيئة سلمية يمكن للأسر أن تبذل في ظلها قصارى جهدها لتوفير حياة كريمة لنفسها بهدف تعزيز النمو العاطفي والبدني السليم للطفل؛ وتجعل المدرسة مكانا ثانيا للتنشئة الاجتماعية، بعد الأسرة، عن طريق ضمان أن تظل ذات موقف محايد وحمايتها من الصراع وعدم احتلال مرافقها وممتلكاتها أو تخريبها أو تدميرها من قبل الأطراف المتحاربة؛ وإلا إذا عبأت الدولة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الموارد المالية والبشرية واللوجستية لتحقيق هذه الغاية. ولذلك، يجب تخصيص حصة معقولة من ميزانيات هذه الكيانات المعنوية والمادية للأطفال ونمائهم وزيادتها بشكل سنوي.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد هش وضحية للصراع المتكرر، يجب أن تكسر حلقة التمرد إذا أرادت أن تبني دولة قانون وأن تحافظ على منجزاتها بصورة فعالة وأن تبذل قصارى جهدها للامتثال للمعايير الدولية من أجل حماية الأطفال في نمط حياتهم وبيئتهم. ولذلك، نعرب عن الرغبة في تعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية المشاركة في هذه القضية من أجل إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على هذه الآفة. وعملا بالمثل القائل ”من شب على شيء شاب عليه“، يجب ألا ندخر وسعا في المستقبل لحماية الأطفال إذا كنا نريد أن يصبح عالمنا عالما يسوده السلام والأمن، وقبل كل شيء، التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.